الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/24
18 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عن دورتها الأولى*

(٣١ كانون الثاني/يناير - ١١ شباط/فبراير ١٩٩٤)

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	المسائل التنظيمية	١-١٦	٣
ألف -	افتتاح الدورة ومدة انعقادها	١-٤	٣
باء -	الحضور	٥-١١	٣
جيم -	أعضاء المكتب	١٢	٦
دال -	جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	١٣-١٤	٦
هاء -	اعتماد وثائق تفويض المنظمات غير الحكومية وفقا للقواعد المتعلقة بمشاركتها والمبينة في المقرر ٢ للجنة التحضيرية	١٥	٧
واو -	الوثائق	١٦	٧

* هذه طبعة مستنسخة من تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عن دورتها الأولى. وسيصدر تقرير اللجنة التحضيرية عن دورتها الثانية في إضافة لهذه الوثيقة. أما النسخة النهائية للتقرير فستصدر بوصفها الوثائق الرسمية للجمعية العامة/الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٢٤ (A/48/24 (Rev.1)).

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
ثانيا	-	حالة الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية	٥٣-١٧	٨
ثالثا	-	تحليل المسائل الأساسية التي سيتناولها مؤتمر القمة والتدابير المتعلقة بالسياسة العامة الرامية إلى تحقيق أهدافه وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧	٦٢-٥٤	١٢
رابعا	-	مشروع النظام الداخلي المؤقت لمؤتمر القمة	٦٣	١٤
خامسا	-	ترتيبات الدورة الثانية للجنة التحضيرية وجدول أعمالها المؤقت	٧٠-٦٤	١٥
سادسا	-	اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية	٧٣-٧١	١٦

المرفقات

الأول	-	البيان الذي أدلى به الأمين العام أمام اللجنة التحضيرية	١٧
الثاني	-	موجز مقدم من رئيس اللجنة التحضيرية	٢٣
الثالث	-	المقررات التي اعتمدتها اللجنة التحضيرية في دورتها الأولى	٣٣
الرابع	-	الوثائق المعروضة على اللجنة التحضيرية أثناء دورتها الأولى	٤٣
الخامس	-	أوراق غير رسمية كانت معروضة على اللجنة التحضيرية أثناء دورتها الأولى في اطار البند ٤ من جدول الأعمال	٤٥
	ألف -	ملاحظات عامة أبدتها مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن العناصر التي يمكن ادراجها في مشروع الاعلان وخطة العمل	٤٥
	باء -	مجموعة الـ ٧٧ والصين: اطار الإعلان الختامي وخطة العمل	٤٨
	جيم -	مقترحات الاتحاد الأوروبي: عناصر يقترح إدراجها في مشروع الإعلان الذي يصدر عن مؤتمر القمة العالمي للبيئة الاجتماعية	٥٣
	دال -	اقتراح مقدم من كندا: نهج بديل أكثر مرونة ويصلح للعملية	٥٥
السادس	-	مذكرة أعدتها الأمانة العامة بشأن العناصر المذكورة لإدراجها في مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل	٥٩

أولا - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة ومدة انعقادها

١ - عقدت الدورة التحضيرية دورتها الأولى في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ١١ شباط/فبراير ١٩٩٤. وعقدت اللجنة التحضيرية ١٢ جلسة (من ١ إلى ١٢) وعددا من الجلسات غير الرسمية.

٢ - وافتتح الدورة رئيس اللجنة التحضيرية.

٣ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير، أدلى الأمين العام ببيان أمام اللجنة التحضيرية (انظر المرفق الأول).

٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى رئيس اللجنة التحضيرية ببيان استهلالي.

باء - الحضور

٥ - كانت الدول التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، اسبانيا، استراليا، استونيا، اسرائيل، أفغانستان، اكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الامارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، اندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايسلندا، ايطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية افريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الدانمرك، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، سورينام، سويسرا، السويد، سيراليون، سيشيل، شيلي، الصين، العراق، عمان، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا - بيساو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، الكرسي الرسولي، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، ليختنشتاين، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليسوتو، مالطة،

مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، موريتانيا، موريشيوس، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - موحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان .

٦ - وكانت الوحدات والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

٧ - وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في الدورة: منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٨ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة: وكالة التعاون الثقافي والتقني، اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية، الاتحاد الأوروبي، المنظمة الدولية للهجرة، المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ومنظمة الوحدة الافريقية.

٩ - وكان مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التنمية البشرية ممثلا في الدورة.

١٠ - كما مثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

الفئة الأولى: منظمة "كير" الدولية، مجلس أسقفية الروم الأورثوزوكس في أمريكا الشمالية والجنوبية، غرفة التجارة الدولية، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، المجلس الدولي للمؤسسات الخيرية، المجلس الدولي للمرأة، المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية والفنية، الحركة الدولية لتقديم المساعدة التقنية المباشرة للعالم الرابع، المنظمة الدولية لاتحادات المستهلكين، التحالف الدولي لانقاذ الأطفال، حركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة، منظمة الروتاري الدولية، جمعية التنمية الدولية، الرابطة الدولية لأخوات المحبة، الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي، جمعية الشباب العالمية، الاتحاد العالمي للعمل؛

الفئة الثانية: مؤسسة "أكشن إيد"، رابطة المتقاعدين الأمريكية، رابطة الحقوقيين الأمريكية، المجلس الاستشاري الأنجيليكاني، اتحاد المحامين العرب، الطائفة البهائية الدولية، مؤسسة كاريتاس الدولية (الاتحاد الدولي للجمعيات الخيرية والاجتماعية الكاثوليكية)، الصندوق المسيحي لرعاية الطفولة، هيئة الخدمات الكنسية العالمية، الرابطة الطبية للكومنولث، مؤتمر الكنائس الأوروبية، مجلس التنسيق للمنظمات اليهودية، الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، المنظمة الدولية للمعوقين، رابطة "ايماوس" الدولية، الرابطة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، رابطة التعليم العالمي، الائتلاف الدولي للموئل، الرابطة العالمية للسكان الأصليين، المؤسسة الدولية للمعماريين والمصممين والمخططين من أجل المسؤولية الاجتماعية (ARC-PEACE)، الرابطة الدولية للحرية الدينية، الرابطة الدولية لمدارس الخدمة الاجتماعية، الاتحاد الدولي للملاحة الفلكية، المجلس الدولي لتعليم المعاقين بصريا، الاتحاد الدولي لمراكز تنمية المستوطنات والأحياء السكنية، الاتحاد الدولي للإخصائيين الاجتماعيين، الاتحاد الدولي المعني بالشيخوخة، الاتحاد الدولي لأرض البشر، حركة التصالح الدولية، الفريق القانوني الدولي لحقوق الانسان، الرابطة الدولية لحقوق الشعوب وتحريرها، الخدمة الاجتماعية الدولية، مؤتمر "إنويت" القطبي، مؤتمر التضامن الايطالي، مجلس أمريكا اللاتينية للمرأة الكاثوليكية، اتحاد أمريكا اللاتينية لرابطات أقرباء المعتقلين المختفين، الاتحاد اللوثري العالمي، الاتحاد الوطني للحياة البرية، منظمة العواصم والمدن الاسلامية، أوكسفام، الرابطة النسائية لمنطقة المحيط الهادئ وجنوب شرقي آسيا، سبل مفضية الى السلام، باكس كريستي - الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام، جمعية الأرض، الجمعية الدولية لإعادة التأهيل، الخدمة والعدالة والسلام في أمريكا اللاتينية، صندوق الدفاع القانوني لنادي "سييرا" جمعية الدراسة السيكولوجية للمسائل الاجتماعية، لجنة أمريكا الجنوبية للسلم والأمن الاقليمي والديمقراطية، برنامج النض الصاعد، الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، الاتحاد العالمي للمكفوفين، المؤتمر العالمي المعني بالدين والسلم، الاتحاد العالمي للنساء الميثوديات، الاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الكاثوليكية، المنظمة الدولية للرؤية العالمية؛

في القائمة: مجلس "بناى بريث" الدولي، جامعة براهما كوماريس الروحية العالمية، المكتب الدولي للتربية الكاثوليكية، مركز الاهتمام، شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء، مؤسسة فريدريك إيبرت، الرابطة الدولية للمؤسسات الخيرية، الرابطة الدولية لطلاب علوم الاقتصاد وإدارة الأعمال، الرابطة الدولية لصناعة الصابون والمنظفات، اللجنة الدولية للممرضات الكاثوليكيات، المجلس الدولي لعلماء النفس، مؤسسة المهاجرين الدولية، المنظمة القضائية الدولية، الرابطة الدولية لعلم الاجتماع، رابطة الدراسات الدولية، المؤتمر النسائي الدولي لعلم الانسان، مركز المنبر النسائي الدولي، عصبة "لا ليش" الدولية، المجلس الوطني المعني بالشيخوخة، منظمة "سيرفاس" الدولية، منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة، التحالف العالمي لكنائس الاصلاح.

١١ - ومثلت أيضا المنظمات غير الحكومية التالية: البعثة الافريقية للمحاصيل، رابطة "سيجيكتو" الثقافية لكوستاريكا، المجلس الاسترالي للمساعدة فيما وراء البحار، المجلس الكندي للتعاون الدولي، المجلس الكندي المعني بالتنمية الاجتماعية، المركز المعني بالقانون والسياسة في مجال الانجاب، مركز البحوث والمعلومات لأغراض التنمية، منظمة التعاون من أجل السلام، جمعية كوستو، منظمة بدائل التنمية والمرأة من أجل عهد جديد، شبكة العمل من أجل الأرض، مجلس الأرض، المؤسسة الدولية للتربية، مؤسسة El Taller، منظمة البيئة والتنمية في العالم العربي، منظمة البيئة والتنمية في العالم الثالث، منظمة التضامن الأوروبي من أجل المشاركة الجماهيرية المتساوية، Faire L'Europe de la grande solidarite، منظمة الفرانسيسكانيين، المؤسسة الهيرناندية، الائتلاف العالمي لافريقيا، مؤسسة Gonohajjo Sangstha. المحفل الأخضر في الفلبين، معهد السياسات الزراعية والتجارية، معهد الدراسات قبل التاريخية وعلم الإنسان والايكولوجيا، معهد الاتصال والتنمية، الرابطة الدولية لتعليم الكبار، المركز الدولي للدراسات التكاملية، الصندوق الدولي للمديرية الوطنية للعمالة، المعهد الدولي للتنمية المستدامة، معهد التداؤب الدولي، جماعة لوريتو (راهبات جماعة لوريتو والأعضاء المشاركون)، مؤسسة السلام الوطنية، المنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي، مؤسسة أوكسفام الكندية، مجلس التنمية فيما وراء البحار، مؤسسة المشاركة الافريقية الكندية، حركة تبادل المساعدة بين الشعوب، وكالة التقدم، محفل حقوق الطفل، نادي ريفرز، مؤسسة التنمية الريفية، المجلس المسكوني لجنوب كاليفورينا/فرقة العمل المعنية بالايكولوجيا، معهد سينارغوس، محفل التفاهم، شبكة العالم الثالث، الكنيسة الميثودية الموحدة/المجلس العام للوحدات الكهنوتية العالمية، مركز فيتنبرغ للموارد البديلة، مؤسسة المرأة والتعليم البيئي والتنمية (مؤسسة ويد)، المنظمة النسائية للبيئة والتنمية، جمعية مواطني العالم، المنظمة العالمية للاقتصاد والايكولوجيا والتنمية، المؤسسة العالمية لنقل المعلومات، الصندوق العالمي للطبيعة.

جيم - أعضاء المكتب

١٢ - احتفظ أعضاء المكتب، الذين انتخبتهم اللجنة التحضيرية في دورتها التنظيمية، بمناصبهم على النحو التالي:

الرئيس: خوان سومافيا (شيلي)

نواب الرئيس: استراليا، واندونيسيا، وبولندا، والدانمرك: (بحكم وضعها)، وزمبابوي، والكاميرون، ولاتفيا، والمكسيك، والهند، وهولندا.

دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

١٣ - أقرت اللجنة التحضيرية، في جلستها الأولى المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير، جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة A/CONF.166/PC/5، وكان نصه كما يلي:

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ - اعتماد وثائق تفويض المنظمات غير الحكومية وفقا للقواعد المتعلقة بمشاركتها والمبينة في المقرر ٢ للجنة التحضيرية.

٣ - حالة الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٤ - تحليل المسائل الأساسية التي سيتناولها مؤتمر القمة والتدابير المتعلقة بالسياسة العامة الرامية الى تحقيق أهدافه وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧.

٥ - مشروع النظام الداخلي المؤقت لمؤتمر القمة.

٦ - وضع ترتيبات وجدول أعمال مؤقت للدورة الثانية للجنة التحضيرية.

٧ - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية.

١٤ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة التحضيرية التنظيم المقترح لأعمالها بصيغته الواردة في الوثيقة A/CONF.166/PC/L.5.

هاء - اعتماد وثائق تفويض المنظمات غير الحكومية وفقا للقواعد المتعلقة بمشاركتها والمبينة في المقرر ٢ للجنة التحضيرية

١٥ - وافقت اللجنة التحضيرية، في جلستها الأولى المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير، على قائمة المنظمات غير الحكومية الموصى باعتماد وثائق تفويضها في الوثيقة A/CONF.166/PC/11 (انظر المرفق الثالث، المقرر ١/١).

واو - الوثائق

١٦ - ترد في المرفق الرابع قائمة بالوثائق التي كانت معروضة على اللجنة. وعلاوة على ذلك، كان معروضا على اللجنة عدد من ورقات العمل التي أعدتها الأمانة العامة.

ثانيا- حالة الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

١٧ - نظرت اللجنة التحضيرية في البند ٣ من جدول الأعمال في جلساتها من ١ إلى ٩، المعقودة في الفترة الممتدة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٤ شباط/فبراير، وفي ١٠ - ١١ شباط/فبراير ١٩٩٤.

١٨ - وأجرت اللجنة التحضيرية مناقشة عامة للبند ٣ (ومعه البند ٤) في جلساتها من ١ إلى ٩، المعقودة في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٤ شباط/فبراير.

١٩ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير، أدلى وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة ببيان استهلالي.

٢٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل كل من الجزائر (نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، ومالطة، وسلوفينيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وزمبابوي.

٢١ - وفي الجلسة ٢، المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير، أدلى ممثلو الأرجنتين واستراليا والاتحاد الروسي ببيانات.

٢٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلت ببيانات أيضا المنظمات غير الحكومية التالية: الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، والمنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي الدولي، ورابطة الحقوقيين الأمريكية، والطائفة البهائية الدولية، والرابطة الدولية لتعليم الكبار، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة.

٢٣ - وفي الجلسة ٣، المعقودة في ١ شباط/فبراير، أدلى ببيانات ممثلو البرازيل والدانمرك والهند وكولومبيا وجامايكا وبيرو.

٢٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ببيان.

٢٥ - كما أدلى ممثلا منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ببيانين.

٢٦ - وفي الجلسة ٤، المعقودة في ١ شباط/فبراير، أدلى ممثلا كينيا واليابان ببيانين.

٢٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التنمية البشرية.

٢٨ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٢٩ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومركز الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٣٠ - وفي الجلسة ٤ أيضا، أدلى ببيانات المراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: غرفة التجارة الدولية (نيابة أيضا عن المنظمة الدولية لأرباب الأعمال)، ومنظمة التعليم الدولية، والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية (نيابة أيضا عن منظمة تضامن الشعوب الافريقية - الآسيوية، واتحاد المحامين العرب، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ولجنة الكنائس للشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي، وشبكة العمل الدولي من أجل أولوية الغذاء، والائتلاف الدولي للموئل، والمجلس الهندي لأمريكا الجنوبية، وحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة، والاتحاد العالمي اللوثري، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، وحركة العالم الثالث لمناهضة استغلال المرأة، واتحاد الحقوقيين العرب، والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، والتحالف العالمي لكنائس الاصلاح، والتحالف العالمي لجمعيات الشبان المسيحية، والاتحاد العالمي للحياة المسيحية، والمؤتمر العالمي المعني بالدين والسلم، والاتحاد العالمي لنقابات العمال، ومجلس السلم العالمي، واتحاد الطلاب المسيحي العالمي، وجمعية الشابات المسيحية العالمية).

٣١ - وفي الجلسة ٥، المعقودة في ٢ شباط/فبراير ، أدلى ببيان ممثل كل من اليونان (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، والمكسيك ، والنمسا، وجمهورية كوريا، واندونيسيا، واسرائيل، والسويد (نيابة أيضا عن ايسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج)، وألمانيا، وناميبيا، وفنزويلا، وهولندا، وغيانا.

٣٢ - وأدلى ببيان أيضا ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانين المراقبان عن المنظمتين غير الحكوميتين التاليتين: جمعية مواطني العالم، والمجلس الدولي للرعاية الاجتماعية.

٣٤ - وفي الجلسة ٦، المعقودة في ٢ شباط/فبراير، أدلى ببيانات ممثلو كرواتيا، وأوروغواي، وسلوفاكيا، وكندا، والنيجر، وسيراليون.

٣٥ - وأدلى ببيان أيضا ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣٦ - وفي الجلسة ٦ أيضا، أدلى ببيانات المراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة البدائل الإنمائية الشاملة لمشاركة المرأة من أجل عصر جديد، والخدمة والسلام والعدالة في أمريكا اللاتينية، ومحفل حقوق الطفل.

٣٧ - وفي الجلسة ٧، المعقودة في ٣ شباط/فبراير، أدلى ببيانات ممثلو سري لانكا، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والجماهيرية العربية الليبية، ولاتفيا، وفرنسا، وبنن، والكرسي الرسولي، وغانا، وجزر البهاما، وجمهورية إيران الاسلامية.

٣٨ - وأدلى ببيان أيضا المراقب عن المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

٣٩ - وفي الجلسة ٧ أيضا، أدلى ببيانين المراقبان عن المنظمتين غير الحكوميتين التاليتين: الاتحاد الدولي لمراكز تنمية المستوطنات والأحياء السكنية، والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية.

٤٠ - وفي الجلسة ٨، المعقودة في ٣ شباط/فبراير، أدلى ببيان ممثل كل من ليتوانيا، وتركيا، ونيكاراغوا (نيابة أيضا عن بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس)، ومصر، وباراغواي، وايطاليا، والصين، وتوغو، ونيبال، والكاميرون، والجزائر، وأسبانيا، وكوت ديفوار، ونيجيريا.

٤١ - وأدلى ببيانين أيضا ممثلا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي.

٤٢ - وفي الجلسة ٨ أيضا، أدلى ببيانين المراقبان عن المنظمتين غير الحكوميتين التاليتين: المنظمة الدولية للمعوقين، والمجلس الدولي للمؤسسات الخيرية.

٤٣ - وفي الجلسة ٩، المعقودة في ٤ شباط/فبراير، أدلى ببيانات ممثلو أوكرانيا، وباكستان، وزامبيا، ورومانيا، وبنغلاديش، وكوبا، وماليزيا، وألبانيا، وبيلاروس، وبلغاريا، والفلبين، وليبريا، واستونيا، والأردن، وتايلند، وتونس، وموريتانيا.

٤٤ - وأدلى ببيان أيضا المراقب عن الجمعية الدولية لإعادة التأهيل، وهي منظمة غير حكومية.

٤٥ - وفي الجلسة ١٠، المعقودة في ٤ شباط/فبراير، أدلى الرئيس بملاحظات ختامية بشأن المناقشة العامة المتعلقة بالبندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال (انظر المرفق الثاني).

٤٦ - وكان معروضا على اللجنة التحضيرية في جلستها ١١، المعقودة في ١٠ شباط/فبراير، مذكرة من الأمانة العامة (A/CONF.166/PC/L.9) بشأن عناصر يمكن إدراجها في النص المزمع أن تعتمده اللجنة.

٤٧ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة ببيان.

٤٨ - كما أدلى رئيس اللجنة ببيان.

٤٩ - وأدلى ببيانين أيضا ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وممثل الدانمرك الذي اقترح أيضا إدخال تعديل على الوثيقة.

٥٠ - وفي الجلسة ١٢، المعقودة في ١١ شباط/فبراير، أدلى رئيس اللجنة ببيان حول الوثيقة A/CONF.166/PC/L.9.

٥١ - وفي الجلسة ذاتها اقترح ممثلو كندا وكولومبيا والسنغال إدخال تعديلات على الوثيقة.

٥٢ - وأدلى ببيان ممثل الجزائر (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧).

٥٣ - وفي الجلسة ذاتها اعتمدت اللجنة النص الوارد في الوثيقة A/CONF.166/PC/L.9، بصيغته المعدلة شفويا، بوصفها مقررا من مقررات اللجنة (انظر المرفق الثالث، المقرر ٢/١).

ثالثا - تحليل المسائل الأساسية التي سيتناولها مؤتمر القمة والتدابير المتعلقة بالسياسة العامة الرامية إلى تحقيق أهدافه وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧

٥٤ - نظرت اللجنة التحضيرية في البند ٤ من جدول الأعمال في جلساتها ١ إلى ٩ المعقودة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٤ شباط/فبراير وجلستها ١٢ المعقودة في ١١ شباط/فبراير.

٥٥ - وأجرت اللجنة التحضيرية مناقشة عامة بشأن هذا البند، ومعه البند ٣، في جلساتها ١ إلى ٩ المعقودة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٤ شباط/فبراير.

٥٦ - وفي الجلسة ١١ المعقودة في ١٠ شباط/فبراير، وافقت اللجنة التحضيرية على إنشاء فريق صياغة يتولى إعداد مشروع هيكل لإعلان وبرنامج عمل لمؤتمر القمة. ووافقت أيضا على أن يقوم نائب رئيس اللجنة، السيد ريتشارد بتلر (استراليا) برئاسة فريق الصياغة.

٥٧ - وكان معروضا على اللجنة التحضيرية في جلستها ١٢، المعقودة في ١١ شباط/فبراير مذكرة من الأمانة العامة (A/CONF.166/PC/L.8 وAdd.1 و2) بشأن عناصر يمكن إدراجها في مشروع إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة، استنادا إلى ورقات العمل التي سبق أن أعدتها للجنة الأمانة العامة. وكان معروضا عليها كذلك الورقات غير الرسمية التالية:

(أ) ملاحظات عامة لمجموعة الـ ٧٧ والصين مقدمة من وفد الجزائر بشأن عناصر يمكن إدراجها في مشروع البيان وخطة العمل؛

(ب) مجمل للإعلان الختامي وخطة العمل، مقدم من وفد الجزائر بالنيابة عن مجموعة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين؛

(ج) اقتراح من الاتحاد الأوروبي: عناصر يمكن إدراجها في مشروع إعلان مؤتمر القمة؛

(د) اقتراح مقدم من كندا: نهج بديل يتسم بمزيد من المرونة والتوجه العملي.

٥٨ - وفي الجلسة ذاتها، قدم نائب رئيس اللجنة السيد ريتشارد بتلر (استراليا) ورقة، صدرت فيما بعد بوصفها أحد مشاريع المقررات (A/CONF.166/PC/L.12) وعنوانها "تحليل المسائل الأساسية التي سيتناولها

مؤتمر القمة والتدابير المتعلقة بالسياسة العامة الرامية إلى تحقيق أهدافه وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧"، وهي مقدمة استنادا إلى مشاورات أجراها فريق الصياغة الذي تولى بنفسه رئاسته.

٥٩ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/CONF.166/PC/L.12 (انظر المرفق الثالث، المقرر ٣/١).

٦٠ - ولدى اعتمادها مشروع المقرر طلبت اللجنة التحضيرية إلى الأمين العام، أن يأخذ في حسبانه عند إعداد مشروع الإعلان وبرنامج العمل، المقترحات والعناصر المقدمة في الوثيقتين A/CONF.166/PC/L.8/Add.1 و 2 وكذلك الورقات غير الرسمية المدرجة في الفقرات الفرعية ٥٧ (أ) إلى (د) أعلاه وأن يدرج هذه الورقات في التقرير النهائي للجنة التحضيرية. (للإطلاع على نصوص الورقات الرسمية انظر المرفق الخامس؛ وللإطلاع على نص الوثيقتين A/CONF.166/PC/L.8/Add.1 و2، انظر المرفق السادس).

٦١ - وفي ضوء اعتماد مشروع المقرر، لم تتخذ اللجنة أي إجراء بشأن الوثيقة A/CONF.166/PC/L.8.

٦٢ - وبعد اعتماد مشروع المقرر، أدلى ببيانات ممثلا اليونان (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) والجزائر (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين).

رابعا - مشروع النظام الداخلي المؤقت لمؤتمر القمة

٦٣ - بناء على اقتراح الرئيس قررت اللجنة التحضيرية، في جلستها ١٠ المعقودة في ٤ شباط/فبراير، إرجاء مناقشاتها الموضوعية المتعلقة بالبند ٥ من جدول الأعمال إلى دورتها التالية، المقرر عقدها في آب/أغسطس ١٩٩٤.

خامسا - ترتيبات الدورة الثانية للجنة التحضيرية وجدول أعمالها المؤقت

٦٤ - نظرت اللجنة التحضيرية في البند ٦ من جدول أعمالها في الجلسة ١٢ المعقودة في ١١ شباط/فبراير.

٦٥ - وعرض وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة التحضيرية (A/CONF.166/PC/L.10).

٦٦ - وعقب بيان أدلى به ممثل الجزائر (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧) واقترح فيه إدخال تعديل على الوثيقة، اعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية (بصيغته المعدلة شفويا) (انظر المرفق الثالث، المقرر ٤/١).

٦٧ - وكذلك كان معروضا على اللجنة التحضيرية في الجلسة ١٢ مذكرة من الأمانة العامة (A/CONF.166/PC/L.11) وتشمل الوثائق المقترحة لدورتها الثانية.

٦٨ - وأدلى ببيانات واقترحت تعديلات على الوثيقة من جانب ممثلي كل من السنغال واستراليا وباكستان وفرنسا والكويت والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ولاتفيا وغينيا والجزائر (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧) والنمسا وأوغندا والهند واندونيسيا.

٦٩ - وأدلى رئيس اللجنة ببيان أيضا.

٧٠ - واعتمدت اللجنة بعد ذلك قائمة الوثائق المقترحة في الوثيقة A/CONF.166/PC/L.11، بصيغتها المعدلة شفويا (انظر المرفق الثالث، المقرر ٥/١).

سادسا - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية

٧١ - في الجلسة ١٢ المعقودة في ١١ شباط/فبراير، قدم رئيس اللجنة التحضيرية مشروع تقرير اللجنة وقام بتعديله شفويا (A/CONF.166/PC/L.7).

٧٢ - وكما قام ممثل الجزائر (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) بتعديل مشروع التقرير شفويا.

٧٣ - ثم اعتمدت اللجنة التحضيرية مشروع التقرير، بصيغته المعدلة شفويا، ووافقت على إدراج المقررات التي اتخذت في جلستها ١٢ في صلب التقرير النهائي.

المرفق الأول

البيان الذي أدلى به الأمين العام أمام اللجنة التحضيرية

١ - اليوم نبدأ العمل في التحضيرات الموضوعية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وهو عمل يأتي في حينه تماما.

٢ - إن التوتر الاجتماعي سمة من سمات العالم الحديث. فكل يوم يأتي بمظاهر جديدة من كراهية الأجانب، ومن التشدد الأصولي، والنزاع العرقي أو الديني.

٣ - ويكمن التعصب وراء الكثير من النزاعات العسكرية. ومن هنا، يعيش المواطنون العاديون في مدننا تحت طائلة الخوف من الجريمة والعنف.

٤ - وثمة احساس يسود البلدان الغنية أو الفقيرة، والبلدان الكبيرة أو الصغيرة، بأن الاضطراب الاجتماعي بات قاب قوسين أو أدنى. والرأي العام قلق في كل مكان. وهذا القلق تعبر عنه الصحف، واستطلاعات الرأي كما ينعكس في خطب الزعماء السياسيين.

٥ - إن التحدي الماثل أمامكم هو تبيان كيف يمكن لمؤتمر قمة عالمي أن يساعد على معالجة هذه المشاكل. وماذا بوسع قمة كوبنهاغن أن تفعل لتهدئة مخاوف الاضطراب الاجتماعي هذه؟

٦ - أولا، عليكم ارساء الصلات الصحيحة.

٧ - فالتوتر الاجتماعي عرض من أعراض القيم الخاطئة ومظهر من مظاهر التعصب، مما ينبغي معه المساندة الأخلاقية للتعاون والتسامح والتدامج. بيد أن مثُل الانصاف والعدالة الاجتماعية والمساواة ليست هي المـُثل السائدة اليوم. مع ذلك يبقى التضامن مسألة حيوية اذا كان المراد معالجة المشاكل الراهنة واذا كان هناك مستقبل للإنسانية.

٨ - هذه الحاجة الى أشكال أقوى وأحدث من التضامن تنطبق على المجتمعات، وعلى الأمم والعالم أجمع بدرجة متساوية.

٩ - لذا فإن الصلة بين التنمية الاجتماعية وجهود هذه المنظمة في حفظ السلم وبناء السلم صلة واضحة.

١٠ - ثانيا، فمن أسباب التوتر الاجتماعي، البطالة المستمرة والفقر المزمن. ويتولد التوتر أيضا عن قصور الانفاق الاجتماعي على الصحة، والتعليم والخدمات الأساسية.

١١ - لذا، آمل أن تعالجوا أبعاد التنمية الاجتماعية هذه من منظور السياسات والبرامج.

١٢ - ثالثا، إن التوتر الاجتماعي ليس موزعا بالتساوي. فهو يؤثر على بعض الناس أكثر من غيرهم. وعليكم من ثم أن تولوا عناية خاصة لفئات محددة.

١٣ - ولتأخذوا، مثلا، دور المرأة، ففي بعض المجتمعات تتاح للمرأة سبل الوصول الى خدمات الصحة والتعليم والتوظيف بل والى السلطة السياسية. وفي بلدان أخرى، لا تتوفر لها هذه الفرصة، حيث مستوى التنمية الاجتماعية أقل. حتى أنه يمكن قياس مستوى التنمية الاجتماعية، الى حد كبير، على أساس مركز المرأة والطفل في ذلك المجتمع.

١٤ - رابعا، علينا أن نعترف بأن معظم الاجراءات يجب تنسيقها على الصعيد الوطني. وينبغي للنظام الدولي أن يدعم الجهود الوطنية. وللأمم المتحدة تقليد طويل في العمل في هذا المجال. وعلينا الآن أن نمنح هذا العمل تنسيقا أدق وطاقة أقوى.

١٥ - خامسا، وربما الأهم، علينا أن نسعى من أجل الصالح العام، من أجل فهم متجدد للمصلحة العامة، ولقد كان هذا من أعظم انجازات مؤتمر ريو، وهو كامن في صلب مفهوم التنمية المستدامة.

١٦ - إن تحقيق الأهداف الانفرادية، ينبغي أن يتساوق مع قيم التضامن. تلك القيم التي تربط ما بين الأمم، والمناطق بل والعالم بأسره.

١٧ - إن تنظيم المشاريع، وحرية الانتاج والابداع، والتعددية السياسية والتنوع كلها أمور متكاملة. وأكرر، أنها تتكامل مع تحديد الأهداف المشتركة.

١٨ - وعلينا، في عالم شامل أن نعزز التفكير الشامل والاجراءات الشاملة تحقيقا لمصلحة الجميع.

١٩ - إن التنمية الاجتماعية وتخفيف الفقر والتكامل الاجتماعي الأوسع وايجاد الوظائف الحقيقية: هذه الأشياء لا يمكن أن تتحقق إلا بمشاركة فعالة في هذه العملية من جانب المعنيين. فالتنمية الاجتماعية تتطلب المشاركة الفعالة للدولة، والمنظمات الخاصة، مثل الاتحادات والمنظمات غير الحكومية، والأفراد بوصفهم مواطنين ومنظمي المشاريع. ولا يمكن أن يتحقق تخفيض البطالة - مثلا - إلا باتخاذ الاجراءات اللازمة من جانب الحكومات والمؤسسات ومنظمي المشاريع من الأفراد. على أن يحظى التكامل الاجتماعي بقبول تام، من جانب الأفراد والجماعات.

٢٠ - لماذا يعقد هذا الاجتماع على مستوى القمة؟ لأن التنمية الاجتماعية تتجاوز الى حد كبير ولايات وزارات الشؤون الاجتماعية. إنها تقع في صميم التنمية الاقتصادية، وحقوق الإنسان والسلم والأمن. وهذا هو السبب في أنه يتوجب علينا رفع المستوى السياسي الذي تناقش على صعيده المسائل الاجتماعية، وطنيا ودوليا.

٢١ - وسيجمع مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بين رؤساء الدول والحكومات. وسيوفر فرصة فريدة لهم لتركيز اهتمامهم والتعهد بالتزاماتهم ازاء عدد من الأهداف الاستراتيجية الرئيسية.

٢٢ - على أن مؤتمر القمة الاجتماعي لا ينعقد من فراغ. بل هو جزء من دورة للمؤتمرات. وهذه المؤتمرات تشكل في مجموعها أعمال الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

٢٣ - ولقد جاءت القمة العالمية من أجل الطفل المعقودة في عام ١٩٩٠، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في عام ١٩٩٣، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في آذار/مارس ١٩٩٥، ومؤتمر المرأة العالمي الرابع المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، جاءت كلها مؤتمرات يرتبط أحدها بالآخر. وينبغي لنا، بحلول عام ١٩٩٥، والذي يصادف الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة، أن نتوصل الى توافق عالمي في الآراء في مسيرتنا نحو الأمام.

٢٤ - ولقد نوقش مؤتمر القمة الاجتماعي في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقود في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٣. وقلت آنئذ إن علينا أن نعيد التفكير في ما نعنيه بالتنمية الاجتماعية والتقدم الاقتصادي.

٢٥ - وقد عدت، بعد ذلك في عام ١٩٩٣، الى موضوع التنمية الاجتماعية، وأهمية التحضيرات لمؤتمر القمة الاجتماعي. وفي كلمتي التي القيتها أمام لجنة التنسيق الادارية، أعربت عن أملي في أن يسفر المؤتمر عن اجراءات محددة وليس مجرد إعلانات فخمة للمبادئ.

٢٦ - لذا، آمل أن يتولى مؤتمر القمة العالمي وضع توصيات محددة في مجال التنمية الاجتماعية.

٢٧ - وفي هذا الصدد، ينبغي وضع ثلاثة عوامل أساسية في الاعتبار.

٢٨ - ففي المقام الأول، ينبغي أن تنصب جميع المناقشات على المستقبل، على المستقبل وعلى الاجراءات العملية. واذا ما أبدينا العزم، يصبح بوسعنا تحسين الأحوال المعيشية المفجعة للملايين من النساء والرجال والأطفال. وينبغي لنا أن نتغلب عليها.

٢٩ - وفي المقام الثاني، ينبغي أن نجدد طريقة تفكيرنا. فنحن بحاجة الى تيار متجدد من الهواء. والأفضل، بدلا من التشبث بمبادئ عامة كررت مئات المرات، أن نلتمس أفكارا مبتكرة، جديدة ومحددة. وتتطلب المشاكل الماثلة أمامنا اليوم، أن نقدم من جانبنا ردودا مستحدثة.

٣٠ - وفي المقام الثالث، فإن نطاق المصاعب واسع الى الدرجة التي ينبغي فيها الاستعانة بالخيال. ولا يمكن تحقيق الأهداف التي حددتها الجمعية العامة بتدابير قطاعية بسيطة. بل يجب علينا التفكير والتصرف بأسلوب أكثر طموحا.

٣١ - ومن خلال هذا المنظور ينبغي لنا أن نتصور دور اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي.

٣٢ - ويتمثل عملكم الأساسي في التوصل الى اتفاق حول مضمون النص الذي سيتخذ في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥. ومن وجهة النظر هذه، آمل أن تسمح أفكاركم للأمانة العامة بأن تصوغ وثيقة يمكن أن تكون أساس مناقشات الدورة الثانية للجنتكم.

٣٣ - بيد أن الاجتماع الذي سيفتتح اليوم ينبغي أن يؤدي كذلك الى وضع أولويات لمؤتمر القمة.

٣٤ - وإنني أعلم أن هذا المجال ينطوي دوما على اغراء بوضع قائمة بالتدابير المثالية. ولكن علينا ألا ننسى أن موارد المجتمع الدولي محدودة. وعندما تكون الأهداف بالغة الطموح، يصعب كثيرا الحصول على دعم فعال من الدول.

٣٥ - وفيما يتعلق بجميع مراحل التحضير لمؤتمر القمة هذا، ينبغي لنا أن نتساءل: هل يمكن تحقيق الأهداف المحددة؟ وكيف يمكن تعريف المقاصد، التي ينبغي أن تظل واقعية، بقدر ما أنها طموحة؟ وهل تتفق الأهداف المحددة مع الموارد الموضوعة بتصرف الدول؟ ثم ماذا يمكن للمجتمع الدولي أن يسهم به في مجال التنمية الاجتماعية؟

٣٦ - وأتفق مع الرأي القائل بأن اختلاف مراحل التنمية للمجتمعات، وتنوع السياقات الاجتماعية - الثقافية لا يسهلان وضع الأولويات.

٣٧ - وفي هذه الظروف، يصبح من الأهداف الأساسية في مؤتمر القمة العالمي، التوفيق بين عالمية التجربة الإنسانية وبين الخصائص المحددة التي يتسم بها كل مجتمع.

٣٨ - ومن الأمور الحاسمة في هذا الصدد أن تضع اللجنة التحضيرية هذه الاعتبارات في الحسبان.

٣٩ - وينبغي لي، من جهة أخرى، أن أشير الى الأهمية التي أوليها لجهود الدول، سواء في التحضير لمؤتمر القمة أو في متابعته.

٤٠ - ولقد وضعت الدول عددا معينا من التقارير بالفعل تحت تصرف لجنتكم. وهناك تقارير أخرى ستصلكم في الأشهر القادمة. وأعلم كذلك أن هناك لجانا تكونت في بلدان مختلفة، وأن منسقين وطنيين قد عينوا. وهناك، من جهة أخرى، عدد محدد منهم موجود اليوم.

٤١ - والتحضير لمؤتمر القمة يوفر للدول الأعضاء الفرصة للنظر في العوامل الرئيسية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، والاستجابات الوطنية التي يمكن أن تحققها. وآمل الآن أن تبدأ الدول في الاسهام في وضع التوجهات الرئيسية الوطنية والدولية بحيث يضفي عليها مؤتمر القمة وجودا ملموسا.

٤٢ - وللمنظمات غير الحكومية، والرابطات، الخاصة أو العامة، دور حاسم أيضا تؤديه في التحضير لمؤتمر القمة. بل إن جميع العناصر المكونة للمجتمع المدني هي في الواقع عوامل أساسية في التنمية الاجتماعية. ولا يسع مؤتمر القمة العالمي أن يستغني عن اسهامها.

٤٣ - إن المسؤولية الملقاة على عاتق اللجنة التحضيرية مسؤولية جسيمة. وتعلمون أن التوقعات عديدة. والمسائل التي سوف تتناولونها تمس صميم حياة الملايين من الرجال والنساء. ويجب علينا أن نقنعهم بأن

منظمة الأمم المتحدة يمكن أن تسهم في تحسين حالتهم بفضل الأفكار والأعمال التي تتولاها اللجنة التحضيرية.

٤٤ - إن دور الأمم المتحدة يتمثل في أن تتصدر مسيرة التقدم الاجتماعي. وفي هذا المجال، كما في مجالات أخرى، فإن مصداقية الأمم المتحدة تقاس بقدرتها على تحقيق نتائج محددة في الميدان.

٤٥ - ويقال إن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تكتفي بمجرد وضع مبادئ عظيمة في التنمية الاجتماعية، بل ينبغي لها أن تضع في الوقت نفسه فكرا جديدا واجراءات طموحة ومحددة. ولا يخالجنا شك في أن مؤتمر القمة الاجتماعي سيصبح في ذات الوقت اختبارا تمتحن فيه مشاركة المجتمع الدولي في خدمة أولئك الأكثر عوزا وضوءا كاشفا لهذه المشاركة. وإنه الموعد الذي لا ينبغي أن يفوتنا.

٤٦ - وفي بداية أعمالكم، أود أن أقول لكم إنني مقتنع بأنكم ستضطلعون بمسؤولياتكم بفعالية وبروح أصيلة من توافق الآراء. واعلموا أنني أتمنى لكم التوفيق من كل قلبي ولسوف أتابع آراءكم بكل ما يسعني من اهتمام.

المرفق الثاني

موجز مقدم من رئيس اللجنة التحضيرية

١ - يبرز هذا الموجز الأفكار الرئيسية المنبثقة عن الجلسة العامة للجنة التحضيرية. وهو لن يركز على أية توصيات أو نُهج محددة في مجال السياسات العامة أثيرت في أثناء المداولات التي دامت أسبوعا بشأن القضايا الرئيسية الثلاث وسيجري تناولها في الأسبوع الثاني من مناقشات اللجنة التحضيرية.

٢ - وبوجه عام، أقر تبادل الآراء الأهداف المحددة في الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الذي يقضي بعقد المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية. فقد كان هناك تسليم راسخ بأهمية القضايا الأساسية الثلاث للتنمية الاجتماعية وبالترابط القوي فيما بينها. وأتاح تبادل الآراء هذا، بالتالي، فرصة تعميق مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الرفيع المستوى من دورته لعام ١٩٩٣، تأكيدا بذلك على استمرارية التركيز التي ستكون ضرورية للنجاح في تنفيذ أهداف مؤتمر القمة.

٣ - ويمكن تلخيص العناصر الرئيسية المنبثقة عن المناقشات تحت العناوين التالية.

ألف - الحالة الاجتماعية الراهية: التوترات الاجتماعية المتصاعدة

٤ - اتفقت الآراء على أن التوترات الاجتماعية تشهد تصاعدا كميا ونوعيا على حد سواء وأن تباينات النمو الاقتصادي والاجتماعي فيما بين الفئات في حالات كثيرة، سواء على المستوى الوطني أو المستوى الدولي. أما تصاعد العنف الناتج عن ذلك فيمكن ملاحظته في الأسر والشوارع وسياسيا، وكثيرا ما يأخذ شكل صراعات إثنية أو دينية. كما أفرزت عولمة الاقتصاد العالمي آثارا اجتماعية جمة. ولم تُجد نظريات "النض" نفعا. وتسبب ضعف النمو وكذلك النمو بدون فرص عمل في إثقال كاهل نظم الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية. وكان هناك احساس بأن تنوع الثقافات والتقاليد بات مهددا. وهذه التوترات جميعها تندرج في إطار قضايا مؤتمر القمة الأساسية الثلاث المتمثلة في التكامل الاجتماعي والفقر والعمالة. واتفق على أن هذه القضايا قضايا عالمية تمس جميع المجتمعات ولكنها تترك آثارا أشد حدة وأوسع نطاقا في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا وكذلك في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٥ - وهذا الرأي العام يمكن أن تؤيده المعلومات المستقاة من مجموعة مصادر داخل منظومة الأمم المتحدة، من بينها تقرير التنمية البشرية. واقترح عدد من الوفود أن يصدر تكليف بإعداد بيانات تحليلية وإحصائية لرسم صورة شاملة عن الحالة الاجتماعية الراهنة.

٦ - فالمستجدات التاريخية في نهاية الحرب الباردة أفرزت حالة من عدم التيقن وعدم الاستقرار. ولقد كانت لحظة تحول، ولكن التغييرات اللازمة لم تكن قد وضعت تفاصيلها بعد ولم تكن الاتجاهات قد خطط لها بعد. وجاءت مشاعر الاستبعاد المتصاعدة المترتبة على المشاكل الاجتماعية لتضيف من حدة الشعور بانعدام الأمن الذي أصبح يلازم الناس والعمال والشركات في حياتهم اليومية.

٧ - ولذا ثمة حاجة كبيرة لعدم الاكتفاء بتمحيص آثار التوترات الاجتماعية، إذ ينبغي أيضا دراسة أسبابها السياسية والاقتصادية الكامنة فضلا عن أبعادها الهيكلية على المستوى الوطني والمستوى الدولي، بما في ذلك الطريقة التي يعمل بها السوق، وانعدام المساواة بين الجنسين وغير ذلك من أشكال التمييز، وقضايا الديمقراطية والمشاركة.

٨ - وكان هناك تسليم بضرورة إيلاء اهتمام خاص لافريقيا وأقل البلدان نموا نظرا لأنها تواجه حالات تنطوي على ضغوط بالغة نتيجة لآثار التكيف الهيكلي وعبء سياسات الدين الخارجي.

٩ - وكان لزاما أيضا إيلاء اهتمام خاص لحالة المرأة ولظاهرة "تأنيث" الفقر. وأشير إلى نسبة النساء الغالبة في أعداد الفقراء وإلى انعدام التكافؤ بين المرأة والرجل في تحمل عبء العمل والمسؤوليات في الأسر المعيشية الفقيرة، وإلى ما تعانيه المرأة في معظم البلدان من بطالة تفوق معدلات بطالة الرجل.

١٠ - بيد أنه كان هناك، برغم هذا التشخيص، شعور قوي بإمكانية إيجاد حلول لهذه المشاكل. فلقد ذكرت أمثلة كثيرة لبلدان ولتحركات شعبية داخل البلدان تبين كيفية التغلب على الحالات الصعبة. ولم يكن الجميع ليعدم قصة ما في مكان ما تروي تجربة ناجحة. فلكل مجتمع قدرة على الخلق وعلى الخيال يمكن ويجب استغلالها في تصميم نهج جديدة من أجل المستقبل. وكانت هناك قناعة واضحة تأبى لمؤتمر القمة أن يكون مؤتمرا عن اليأس. وأعرب المشاركون عن أملهم وثقتهم في أن يثبت مؤتمر القمة أن التغيير ممكن.

باء - التصورات السياسية: التكلفة السياسية المترتبة على السلبية

١١ - شددت المناقشة العامة على التكلفة السياسية الباهظة المترتبة على السلبية. ذلك لأنه لو تركت الاتجاهات الحالية لتستمر بلا كابح فإن دخول القرن الحادي والعشرين لن يكون دخولا سلميا على الاطلاق

سواء على المستوى الوطني أو الدولي. فغياب المعالجة المناسبة لهذه المشاكل يشجع التمزقات الاجتماعية، ونمو التطرف السياسي والديني، وتزايد الحلول الاستبدادية، والأهم أنه يضعف الثقة في قدرة المؤسسات الديمقراطية على "تحقيق مزايا" الحياة الأفضل. وتضاعفت احتمالات التعرض للجرائم ولأعمال العنف. ويشكل ذلك كله قنبلة اجتماعية تتناثر شظاياها في أماكن عديدة. فالتوترات المحلية تغدو توترات وطنية، والتمزقات الوطنية تتحول إلى توترات دولية. وبلغ الخطر الذي يهدد الاستقرار السياسي والسلم والأمن الدوليين حدا يقتضي مناقشة القضايا الاجتماعية على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات.

١٢ - والقضايا الأساسية التي هي قيد المناقشة تمس صميم الحياة السياسية وصميم النقاش المتعلق بالأولويات الوطنية والدولية، مما يضفي على مؤتمر القمة طابعا سياسيا إلى حد بعيد. ومما يؤكد ضرورة معالجة هذه القضايا دوليا أن التوترات الاجتماعية لا تبقى داخل الحدود الوطنية. فهي تنتقل لتتحول إلى قضايا تتعلق بالهجرة والمخدرات والفقر وشتى أشكال العنف، بما في ذلك الارهاب، لتصبح في خاتمة المطاف قضايا سياسية محلية بعيدة عن المكان الذي نشأت فيه. وليست هناك أية حلول وطنية محضة لمثل هذه القضايا. وأعرب عن رأي مفاده أن الكثير من النزاعات القائمة بين الدول إنما هي نزاعات تسبب فيها تدويل التوترات الداخلية.

١٣ - وجرى التشديد بقدر كبير على أن انتهاء الحرب الباردة يتيح فرصة فريدة لمعالجة القضايا في ظاهرها كما هي وفي سياق غير أيديولوجي. فقد رئي أن مؤتمر القمة هذا لم يكن ليتسنى عقده قبل عشر سنوات مضت. بيد أنه من المفارقات أن يؤدي إندثار إطار أيديولوجي مألوف إلى تجريد العلاقات الدولية من استقرار معين كان يسودها. ومن الضروري تقييم ما إذا كانت الأنماط الإنمائية الحالية والتعاون الدولي الحالي يلبيان احتياجات التنمية البشرية المستدامة، وتحديد السياسات التي يمكن أن تساهم في تخفيف حدة التوترات. وكما ذكر منذ أكثر من ٣٠ سنة، فإن التنمية هي التسمية الجديدة للسلام. وكان هناك اتفاق عام على أن الأمن يمكن أن يعرَّف بشكل متزايد تعريفا اجتماعيا وإنسانيا بدلا من تعريفه عسكريا. فالأمر يتعلق بسلامة أمن البشرية في قريتنا العالمية.

١٤ - وينبغي أن تقوم "نهج" جديدة لمعالجة الأزمة الاجتماعية في سنوات التسعينات على إعادة النظر مجددا في القيم والأبعاد الأخلاقية وتأكيد الالتزام بها من جديد. وأشير إلى أن معاناة الناس ينبغي ألا تكون لها حدود سياسية فحسب بل وكذلك حدود أخلاقية. وقد وصفت مداخلات عديدة الحالة الراهنة بأنها غير مقبولة أخلاقيا. وعموما، فإن هناك حاجة سياسية لتجاوز المصالح الذاتية الضيقة واعتناق تصور مشترك لإجراءات متداعمة على المستوى الوطني والمستوى الدولي. وكثيرا ما تفرز مثل هذه الأزمة اتجاهات لقصر الاهتمام على ما يجري في الداخل. والتحدي الذي يواجه القيادة السياسية هو عكس هذا الاتجاه وذلك بالقيام على المستوى الوطني بتفسير أوجه التداخل والترابط الدولي.

١٥ - ورئي أن من الأهمية بمكان رفع المستوى السياسي للقضايا الاجتماعية، وطنيا ودوليا على السواء. وينبغي أن يكون مؤتمر القمة فرصة لرفع درجة الأهمية السياسية التي تنطوي عليها التنمية الاجتماعية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التنمية العامة ومساهمة في تحقيق النمو المستدام وإيجاد فرص عمل وتحقيق الانتاجية الاجتماعية.

جيم - رؤية مشتركة: تأمين كرامة الإنسان

١٦ - لقد انبثقت فكرة تأمين كرامة الإنسان، مع الإقرار بقيمة التنوع واحترامها، كمنظور مشترك ينبغي أن يهتدي به مؤتمر القمة في أعماله. والسؤال المطروح هو كيفية تحسين حالة الإنسان في مثل هذه الأوضاع والظروف المختلفة. وقد كان من المشجع في هذا الصدد ملاحظة انسجام الآراء المعرب عنها في المناقشة العامة وملاحظة أهداف مؤتمر القمة الواردة في القرار ٩٢/٤٧، ومنها مثلا قرار جعل احتياجات الناس هي محور التنمية والتعاون الدولي، وتحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في بيئة موجهة نحو النمو وتحقيق التنمية المستدامة والمنصفة، ومعالجة التفاعل بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة. وأكد المشاركون على القناعة المعرب عنها في مقدمة ذلك القرار والمتمثلة في ضرورة تحقيق النمو الاقتصادي إلى جانب العدالة الاجتماعية بتحسين العنصر الاجتماعي من العناصر المكونة للتنمية المستدامة، كما أكدوا على علاقة ذلك بالقضاء على الفقر المنتشر على نطاق واسع وتحقيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان. ومن الجدير بالاهتمام أنه في حين تشير مقدمة القرار إلى القضاء على الفقر باعتباره هدفا على المدى الطويل، فإن الجزء المتعلق بالقضايا الأساسية يشير إلى الحد والتخفيف من الفقر واتخاذ خطوات عملية في هذا الاتجاه، مما يصبح معه الهدف الطويل المدى مقرونا بتقييم عملي بقدر أكبر لما يمكن إنجازه على المدى القصير والمدى المتوسط.

١٧ - فقد رئي أن مؤتمر القمة يجب أن يكون "مؤتمرا معنيا بالناس"، يجعل احتياجات الناس هي محور السياسات. وينبغي اعتبار التنمية الاجتماعية هدفا في حد ذاتها وليست وسيلة لتحقيق أهداف أخرى أو نتاجا ثانويا لأنشطة أخرى. وينبغي توظيف الاستثمارات في الموارد البشرية، وفي التنمية والاقتصاد المتمحورين حول الناس. وأثيرت مسألة وضع معيار أدنى لمعيشة الجميع في مختلف المجتمعات يعتمد على ضرورة إشباع احتياجات أساسية معينة. واقترح ميثاق اجتماعي جديد، فضلا عن جدول أعمال من أجل الناس، وقد ذكر جدول الأعمال هذا لأول مرة في مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٨ - وكان هناك تشديد واسع النطاق على ضرورة معالجة القضايا باتباع نهج تكاملي بدلا من معالجتها باتباع نهج قطاعي. واتضح أن التعبئة الاجتماعية والمشاركة الواسعتي النطاق يمثلان نهجا استراتيجيا للنهوض بالتنمية الاجتماعية. وكإطار عام، كان هناك تحبيذ للبرامج التي توفر فرص العمل عن البرامج

القائمة على الرعاية الاجتماعية أو الإحسان. وينبغي كذلك ألا تقتصر البرامج على حماية الفئات الضعيفة. بل ينبغي أن تركز أيضا على الفرص التي تُحد من أسباب الضعف وتزيلها. فرعاية مزاولة الأعمال الحرة أفضل من رعاية الاتكال. وكان الرأي الدافع لذلك هو أنه بدلا من امتصاص الثروة من المجتمع، فإن تمكين الفئات المهمشة من شأنه أن يخلق ثروة للمجتمع. ويتعين تقريب الحكم من الناس عن طريق المشاركة على مستوى القاعدة الشعبية وعن طريق تحقيق اللامركزية.

١٩ - ولقد حدد عدد من المبادئ التوجيهية لإحداث تغيير في هذا الاتجاه. ومن بين هذه المبادئ التوجيهية ضرورة تحسين أنماط التوزيع على ألا يقتصر ذلك على الجانب الاقتصادي فحسب وإنما يشمل أيضا المعرفة والمعلومات ورأس المال والوصول إلى الأسواق الدولية والتكنولوجيا والأراضي. ومن بين هذه المبادئ أيضا ضرورة تحويل الموارد نحو الاستثمارات التي تترتب عليها آثار اجتماعية مضاعفة، مما يهيئ فرصا تتيح للأفراد اكبر عدد ممكن من الخيارات الشخصية. فالمسؤولية الوطنية والتعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية متكاملان.

٢٠ - وتردد في هذا السياق ذكر مركز المرأة في المجتمع باعتباره أحد المؤشرات أو المقاييس الرئيسية، إن لم يكن المؤشر أو المقياس الرئيسي، للعدالة الاجتماعية. وينبغي أن يتخذ مؤتمر القمة من الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين أحد أهدافه الرئيسية. فالمساواة بين الرجل والمرأة عنصر أساسي في مهمة المؤتمر وجزء لا يتجزأ وأساسي في أي حل لأية قضية من القضايا الرئيسية الثلاث. وينبغي أن يتمثل أحد أهداف المؤتمر في تحقيق التوازن بين الجنسين في جميع العمليات والمؤسسات عند تصميم ووضع وتنفيذ البرامج الرامية لتدارك أوجه عدم التكافؤ وكفالة النجاح في التغلب على الفقر وتحسين حالة الإنسان.

٢١ - وأشير الى أن سياسات الاقتصاد الكلي يجب أن تعترف بالعلاقة المتكاملة بين الانتاج الاقتصادي والتكاثر الاجتماعي ويجب عدم إعطاء امتيازات للأول أكثر من الثاني. والتقدم خطوة إلى الأمام في هذا الاتجاه يتمثل في إعادة وضع مفهوم لـ "الإنتاجية" و "العمل" و "العمالة". ويجب التسليم بأن الإنتاجية لا يمكن أن تقتصر على صناعة البضائع وتسويق الخدمات. وفي الوقت الراهن، تفترض ضمنيا المكاسب في مجال الإنتاجية والفعالية وجود وظائف أقل لكل وحدة إنتاج. وفي إطار الفئتين التقليديتين للناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي، يتجاهل نطاق الإنتاجية الاجتماعية برمته، انطلاقا من تكاثر البشر في الأسر المعيشية إلى المحافظة على العلاقات التي تعزز تماسك المجتمع. ويوازي الحط من قيمة هذا العمل المركز التبعي للمرأة، بما أن المرأة هي التي تقوم بمعظم هذه العمليات المتعلقة "بالرعاية والمساندة". وعدم ربط الانتاجية إلا بالعمالة المأجورة لا يزال يخفي الكمية الهائلة من العمل غير المأجور الذي تقوم به المرأة، وهو العمل الذي يدعم ويساند جميع أنواع الأعمال الأخرى.

٢٢ - وتصوري أن البحث عن أسواق ملائمة للناس أمر شائع في هذه المناقشة العامة. وتتمثل نقطة الانطلاق في الاعتراف بأن الأسواق والاستثمارات الخاصة أدوات أساسية للتوزيع الفعال للموارد ولعملية الإنتاج. غير أنه اعترف أيضا بحدود الأسواق بوصفها الحكم الوحيد لاتخاذ القرارات الاقتصادية فيما يتعلق بدورها في تخفيف حدة الفقر، وأثرها على البيئة، والصعوبات المرتبطة بالموقع المادي الأمثل للإنتاج، والحاجة إلى تعليل التكاليف المقبلة للقرارات الحالية. وخلاصة القول إن هناك خطرا في تطبيق منطق السوق على تنظيم المجتمع ككل، ومن الضروري إيجاد توازن بين السعي إلى الربح والقيم غير المرتبطة بالربح.

٢٣ - ومن المفهوم أن المسؤولية الأساسية عن العمل تقع على عاتق الدول، أي على عاتق الشعب وحكومته. ولكن هناك رأيا عاما مفاده أن تضييق شقة الهوة يمكن أن يتعزز بالعمل الدولي الذي يستطيع أن يلعب دورا تمكينيا وتيسيريا كبيرا ويمكن أن يوجد المناخ الدولي الملائم. ولذلك يمكن لمؤتمر القمة أن يمثل بداية شكل جديد للتعاون والمشاركة بين الدول الأعضاء في مجال التنمية الاجتماعية بهدف تحقيق السلم والاستقرار الاجتماعيين وبداية أساس جديد للأمن الدولي. ومن الأمور الحاسمة، في هذه العملية، تجاوز حدود الممارسة التقنية وإيجاد عملية تتسم بقيم أخلاقية مشتركة يجب التوفيق فيها بين الأهداف الفردية والتضامن العالمي.

٢٤ - وفي الوقت الذي يجري فيه التأكيد على أهمية مؤتمر القمة كنقطة انطلاق، جرى التأكيد على عملية متابعة مؤتمر القمة بوصفها ذات أهمية مساوية لأهمية المؤتمر نفسه. ولوحظ أن التركيز الأولي لمؤتمر القمة ينبغي ألا ينصب على التحضير للمناسبة فحسب، بل أيضا على تعزيز قدرة البلدان على تنفيذ توصيات المؤتمر.

٢٥ - وتم الاتفاق على أن مؤتمر القمة ينبغي أن يستفيد من الجهود الجارية والاعلانات والاتفاقيات وغيرها من النتائج التي توصلت إليها مؤتمرات الأمم المتحدة ويساهم فيها، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان، والمؤتمر العالمي الرابع المقبل المعني بالمرأة، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، فضلا عن سنة الأسرة. وينبغي أيضا متابعة الأهداف الثابتة الأخرى مثل "الصحة بحلول عام ٢٠٠٠" و "التعليم بحلول عام ٢٠٠٠" في إطار مؤتمر القمة.

٢٦ - وجرى التأكيد على الحاجة إلى إيجاد هياكل ديمقراطية تتضمن مؤسسات تخضع للمحاسبة فيما يتعلق بتحقيق اللامركزية، وخلق بيئة داخلية تمكينية، وتعزيز المشاركة إلى أقصى حد.

٢٧ - وتلعب القيم المشتركة دورا رئيسيا في تعزيز السياسات الاجتماعية للمستقبل. ومن المقبول بصفة متزايدة تعريف المجتمعات الناجحة بأنها المجتمعات التي تركز على الناس وتعترف بالعلاقة المتكاملة بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتنمية. وقد جرى الإعراب عن هذا الشعور بأشكال متنوعة، بما في ذلك الحاجة إلى إعادة تعزيز مفهومي التضامن والتمكين فضلا عن فكرة أن إدماج المجموعات المهمشة يمكن أن يغني المجتمع عن طريق مساهمة هذه المجموعات في زيادة إنتاجيته بدلا من أن تمثل تكلفة أو عبئا على المجتمع. وهذا مرتبط بإمكانية استهداف التوصل الى اتفاق بشأن المستويات الأساسية للمعيشة التي ينبغي ألا ينتظر من اي شخص أن يعيش في مستو أدنى منها.

٢٨ - وخلاصة القول إن كل هذا يشير إلى دور زعماء العالم في تحديد سياسات تمكين الشعوب.

دال - الحاجة إلى اتخاذ إجراءات وتحديد الأولويات: الالتزامات العملية

٢٩ - رئي أن اعتماد نص في كوبنهاغن جزء من عملية طويلة وواسعة ينبغي أن تدفعها الحاجة إلى اتخاذ إجراءات وتحديد أولويات واضحة، والحاجة إلى التمسك بالجانب العملي والواقعي. وينبغي أن تكون الأولويات عملية وبسيطة نسبيا. وهناك اتفاق عام مفاده أن مؤتمر القمة ينبغي ألا يقتصر على إخراج قائمة مشتريات تتألف من أفكار واقتراحات. بل ينبغي أن تكون السياسات مبتكرة وخلاقة، وتعتمد على قوة الثقافات والتقاليد الوطنية وتستخدم فوائد التكنولوجيا والمعلومات الحديثة. كما ينبغي عدم تجاهل دور وسائط الإعلام وأنشطة الإعلام. ويجب أن تستند السياسات في المجالات الثلاثة الأساسية إلى حماية التنوع، وعدم التمييز، وتعزيز تساوي الفرص، وضمان فرص الوصول إلى الاحتياجات الأساسية.

٣٠ - ولوحظ أن المساعدة قد تكون ضرورية للعاملين المعنيين وأنه يمكن تلبية هذه الحاجة، في جملة أمور، عن طريق توفير التدريب والدعم الملائمين وضمان الموارد الكافية. وأشير بصورة متكررة إلى أن نوعية المجتمع تكمن في الطريقة التي يعامل بها أضعف أفراده، ومن بينهم الأطفال والمعوقون والشباب والمسنون والسكان الأصليون والمنبوذون والمهمشون.

٣١ - ونظرا للاعتراف بأن الفقراء والمنبوذين يمثلون مجموعة كبيرة من الموارد غير المستخدمة استخداما كافيا من أجل التنمية وأن افضل طريق للتنمية هو من خلال الاجراءات التي يتخذها الأفراد بأنفسهم والمجتمعات بنفسها، فإن وجود بيئة وطنية ودولية تمكينية أمر أساسي. وكما قال عدد من الوفود، فإن للبيئة التمكينية بعدا اقتصاديا وسياسيا. فبالنسبة للبعد الاقتصادي، جرى التأكيد على السياسات الكلية السليمة التي تخلق الاستقرار، والتضخم المنخفض، والتحديد السليم للأسعار وأسعار الصرف، وسياسات سوق العمل المنشطة، والتجارة الحرة والعادلة، وتحرير الأسواق، وفرص الوصول الى الموارد ونقل

التكنولوجيا، وتخفيف عبء الديون. وبالنسبة للبعد السياسي، تتضمن الأمثلة حق المواطنين و/أو العمال في التنظيم، وأن تكون العمليات الحكومية والمؤسسية واضحة. ويجب أيضا أن تتضمن البيئة التمكينية القدرة على تحديد الموارد النادرة واستخدامها بفعالية. ووجه الاهتمام كذلك الى الحاجة الى تشجيع الحركات والمجموعات الطوعية القائمة على المساعدة الذاتية.

٣٢ - وسيظل للتعاون الدولي أهمية أولية فيما يتعلق بالمساعدة المباشرة وجعل الأنظمة الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية أكثر استجابة لاحتياجات أعضائها وأمانيهم. ويظل هذا الموضوع بحاجة الى مزيد من التطوير والدراسة الأعمق، وقد أعطته كثير من البلدان أهمية مركزية بوصفه عنصرا ضروريا في مناقشات مؤتمر القمة.

هاء - دور مختلف العاملين

٣٣ - هناك قبول متزايد لمقولة أنه ليس هناك من وكيل واحد أو عامل واحد يمكن أن "يحقق" التنمية أو يتحمل المسؤولية عن الطريقة التي تؤدي بها المجتمعات وظيفتها. وهي مسألة تتعلق بالمسؤولية المتقاسمة والجهود المشتركة من جانب كثير من العاملين - الحكومات، والشركاء الاجتماعيين، والمنظمات غير الحكومية بمختلف أنواعها، والأسر، وشبكات المجتمعات المحلية غير الرسمية، وما الى ذلك.

٣٤ - وفي الوقت ذاته سيظل للحكومات دور أساسي من وجوه كثيرة: الإشراف على تحديد الأهداف والغايات الاجتماعية والاقتصادية، والمساعدة على ضمان تساوي الفرص (تكافؤ الظروف)، وتكملة قوى السوق لتحسين العدالة الاجتماعية، ومساعدة العاملين الآخرين (بالموارد والتدريب وفرص الوصول الى المعلومات وما الى ذلك) للاضطلاع بأدوارهم على نحو أفضل.

٣٥ - وقد سلط الضوء على أهمية المساهمة الكبيرة والأساسية لمنظمات المجتمع المدني في الرفاه الاجتماعي. فهي لا توفر الرعاية والخدمات الضرورية فحسب، بل تمثل أيضا المصالح والأماني الأساسية للمجموعات، وتيسر المشاركة والاتصال، ومن ثم تساعد على تعزيز الديمقراطية والاستقرار الاجتماعي.

٣٦ - ولكي تعمل مختلف الجهات معا على نحو فعال، هناك ضرورة حيوية ومستمرة للوضوح والمساءلة من جانب جميع الأطراف. ويجب أن تكون عملية اتخاذ القرارات وتقييم الإجراءات مفتوحة وفي متناول الجميع.

واو - دور منظومة الأمم المتحدة

٣٧ - جرى التأكيد بقوة على دور منظومة الأمم المتحدة. وخلاصة القول إنه ارتئي أن المنظومة بحاجة الى توجيه من مؤتمر القمة بحيث تعمل منظومة الأمم المتحدة كلها بصورة متسقة وفعالة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة. ومن المهم التخلص من الازدواجية الراهنة وعدم وجود تنسيق، الأمر الذي ينجم في كثير من الأحيان عن برامج ووكالات لم تقم بتنسيق عملياتها. وهناك شعور مفاده أن منظومة الأمم المتحدة بحاجة الى تنسيق أفضل واتساق أكبر في إجراءاتها في الميدان الاجتماعي. وينبغي مساعدتها على تحقيق ذلك في إطار هياكلها القائمة عن طريق زيادة فعاليتها العامة. وطلب من مؤتمر القمة أن يضع مقترحات واضحة لتحقيق هذه التعديلات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة على حسب ما هو مستصوب من أجل تحقيق فعالية وفائدة أكبر للبلدان.

٣٨ - وأعيد تأكيد دور الأمم المتحدة التي تتصدر معركة التنمية الاجتماعية. وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بربط أطراف التعاون الدولي من أجل التنمية كما ينبغي أن تكون مستعدة للقيام بأعمال المتابعة. وأشار عدد من المتكلمين بصفة محددة الى الحاجة الى تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات المتصلة به لكي يتسنى لها القيام بالدور المركزي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ونظرا أيضا للمهمة الموكولة الى منظمة العمل الدولية في مجال العمالة فضلا عن هيكلها الثلاثي، فإنه ينبغي أن تؤدي المنظمة دورا مركزيا في مؤتمر القمة فضلا عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

زاي - المؤسسات المالية الدولية

٣٩ - أشارت معظم الكلمات الى أنه سيكون من المفيد أن يتم تعديل سياسات الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الإقليمية لكي يسند لها بصورة كاملة ومتزنة الأهداف المتعلقة بنمو العمالة، والإنصاف، والتكامل الاجتماعي. كما ينبغي توعية المؤسسات المالية الدولية بعامل شبكة الأمان الاجتماعية وبالآثار الضارة للتعديلات التي تتطلبها. وينبغي أن تضع برامج التكيف الهيكلي في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية في جميع المراحل، بما في ذلك مرحلة التصميم.

٤٠ - وقدم اقتراح مهم مفاده أنه ينبغي أن تدعى المؤسسات المالية الدولية والإقليمية الى الانضمام الى المجتمع العالمي في الالتزام بأهداف خطة عمل مؤتمر القمة. ومن الضروري توسيع مجال المناقشة لإيجاد الطرق الكفيلة بجعل المؤسسات المالية الدولية جزءا من العملية لكي تساعد في اقتراح الإجراء الملائم وفي تنفيذ قرارات المؤتمر. وأعيد تأكيد التكلفة البشرية العالية للتكيف الهيكلي، فضلا عن مساهمتها في خلق انتكاسات سياسية. وينبغي أن تكون سياسات التكيف مستدامة سياسيا.

حاء - النتائج

٤١ - إذا ألقيت نظرة شاملة على عملية مؤتمر القمة، فمن الأساسي أن تعالج اللجنة التحضيرية آليات الرصد التي يمكن إدماجها في مرحلة متقدمة. وستكون عمليتا الرصد والتقييم عاملا رئيسيا في النجاح النهائي لمؤتمر القمة.

٤٢ - وختاما، فإن تفسيري الشخصي لمداولات الأسبوع الأول هو أننا نتشاطر منظورا مشتركا واسعا يتعلق بالحالة الراهنة. وبالطبع، لن يمنع ذلك نشوء مشاكل في مرحلة مقبلة. غير أنني، وقد استطعت أن استخلص من المناقشة مستوى عاليا نسبيا من العناصر المشتركة فيما بيننا فيما يتعلق بالرؤية والتحليل السياسي وأولويات العمل، يساورني أمل كبير بالنسبة لعملية مؤتمر القمة هذه ونتائجه. ويجب أن يكون التحدي الذي نواجهه عمليا. وأظهر هذا التبادل للآراء تلاقيا بشأن ما ينبغي عمله. ونحن نحتاج الآن الى الاتفاق على الأولويات وعلى الطريقة التي يمكن بها تحقيقها. ومؤتمر القمة في حد ذاته لن "يحل" مشاكل الفقر والبطالة والانحلال الاجتماعي، ولكن ينبغي أن يكون قادرا على توليد قوة الدفع السياسية وعلى توضيح الرؤية لتكثيف العمل الوطني والتعاون الدولي عن طريق التزام مجدد لتحقيق حياة أفضل للشعوب في جميع المجتمعات.

المرفق الثالث

المقررات التي اعتمدتها اللجنة التحضيرية في دورتها الأولى

١/١ - اعتماد وثائق تفويض المنظمات غير الحكومية وفقا للقواعد المتعلقة بمشاركتها والمبينة في المقرر ٢ للجنة التحضيرية

اعتمدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، في جلستها الأولى المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ القائمة التالية بأسماء المنظمات غير الحكومية التي أوصي باعتماد وثائقها وبمشاركتها في مؤتمر القمة وأعماله التحضيرية:

٢/١ - حالة الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

في جلستها ١٢ المعقودة في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٤، أعربت اللجنة التحضيرية، وقد استكملت دورتها الموضوعية الأولى المتعلقة بالأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، عن تقديرها للمكتب لما قام به من دور فعال وكذلك للأمانة العامة على ما قدمته من دعم.

ألف

الصندوق الاستئماني لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

إن اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية:

(أ) تحيط علما بقيام الأمين العام بإنشاء صندوق استئماني لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية استجابة لقرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، من أجل تعبئة التبرعات من المصادر العامة والخاصة لتمويل الأنشطة الإضافية التي يتطلبها التحضير لمؤتمر القمة وعقده، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية الإقليمية وتمويل مشاركة أقل البلدان نموا في مؤتمر القمة وفي عملية التحضير له؛

(ب) تشير الى أن الجمعية العامة، في قرارها ٤٨/١٠٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، دعت جميع الدول الى التبرع بسخاء للصندوق الاستئماني الطوعي، وتشير أيضا الى ما طلبته في المقرر ٤[1] خلال دورتها التنظيمية من توجيه اهتمام الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن المؤسسات والشركات الخاصة والأفراد المهتمين بالأمر، الى الصندوق الاستئماني؛

(ج) تلاحظ أن ثلاثا من الدول الأعضاء قد قدمت حتى ذلك الوقت تبرعات الى الصندوق، وتعرب عن تقديرها لها لما قدمته من دعم؛

(د) تؤكد مجددا أهمية التبرعات لعملية التحضير لمؤتمر القمة العالمي، ولاسيما فيما يتعلق باشتراك أقل البلدان نموا؛

(هـ) تحث جميع الدول والمنظمات الخاصة والعامة والأفراد على التبرع للصندوق الاستمئاني لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

بـــاء

الحلقات الدراسية، والحلقات التدريبية والأنشطة الأخرى

إن اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وقد نظرت في تقريري فريقي الخبراء المعنيين بالاندماج الاجتماعي والعمالة، المعقودين في هولندا والسويد، في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وإذ تضع في اعتبارها أهمية المناقشة الواسعة للقضايا الأساسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، التي يشترك فيها صانعو القرار، والأكاديميون، والخبراء وأفراد المجتمع المدنيين، من جميع مناطق العالم،

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٢٤ (A/48/24)، المرفق الثاني.

(أ) تعرب عن تقديرها لمحتوى التقريرين المذكورين أعلاه ولسخاء حكومتي هولندا والسويد؛

(ب) تعرب عن شكرها لحكومتي هولندا والسويد لسخائهما وتحيط علما بمحتوى التقريرين المذكورين أعلاه؛

(ج) تشجع الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء والمعنيين الآخرين المشتركين في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة، على تنظيم حلقات دراسية وحلقات تدريبية واجتماعات أخرى للخبراء، بشأن المواضيع ذات الصلة المباشرة بمؤتمر القمة، بما في ذلك على وجه الخصوص مسألة التخفيف من حدة الفقر، والقضاء عليه.

جيم

الترتيبات والتقارير الوطنية

إن اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية:

(أ) تشير الى المقرر ٣ بشأن التبرعات الوطنية، الذي اعتمد في دورتها التنظيمية[1]، والذي أكدت فيه أهمية تعزيز التحضيرات الوطنية، التي يمكن أن تشمل إنشاء لجان وطنية أو ترتيبات أخرى تضم الوكالات الرسمية المعنية والهيئات غير الحكومية، وعقد اجتماعات للمناقشات العامة بشأن المواضيع الأساسية، وإعداد التقارير الوطنية؛

(ب) تشير أيضا الى أن الجمعية العامة في قرارها ١٠٠/٤٨ دعت جميع الدول الأعضاء الى إنشاء لجان وطنية أو غيرها من الترتيبات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والى عقد اجتماعات للمناقشة العلنية في المواضيع الأساسية المزمع أن يتناولها مؤتمر القمة؛

(ج) تلاحظ مع التقدير أن عددا من اللجان الوطنية أو الترتيبات المماثلة أصبحت قائمة بالفعل، وتحث جميع الدول على وضع ترتيبات من هذا القبيل في أقرب وقت ممكن؛

(د) تحيط علما مع التقدير بالتقارير الوطنية التي أتيحت للجنة أثناء دورتها الأولى وتشجع على إعداد تقارير من هذا القبيل خلال عام ١٩٩٤.

دال

مشاركة المنظمات غير الحكومية

إن اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية:

(أ) تعيد تأكيد أهمية المشاركة الكاملة للمنظمات غير الحكومية في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛

(ب) تؤكد أن تلك المشاركة مطلوبة على الصعيد الوطني، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي؛

(ج) تدرك الإسهام القيّم الذي قدمته المنظمات غير الحكومية أثناء دورتها الأولى؛

(د) تشجع جميع المنظمات غير الحكومية على مواصلة تقديم دعمها ومشاركتها في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي وفقا للممارسة المستقرة؛

(هـ) تقرر النظر أثناء دورتها الثانية في آب/أغسطس ١٩٩٤، في اعتماد منظمات غير حكومية إضافية وفقا لقواعد المشاركة الواردة في المقرر ٢ الذي اعتمدته في دورتها التنظيمية[1].

هـاء

اشتراك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

إن اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية،

(أ) ترحب بتقارير الوكالات المتخصصة، والبرامج والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وباشتراكها في دورتها الأولى؛

(ب) تشجع جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة على مواصلة الإسهام في العملية التحضيرية؛

(ج) تؤكد على الطابع التكاملي للتنمية وعلى الدور الحاسم الذي ينبغي أن تقوم به مختلف المؤسسات، بما فيها تلك التي تضطلع بمسؤولية مالية، في نطاق اختصاصها، من أجل التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومتابعته بصورة ناجحة؛

(د) تدعو الأمين العام الى تسهيل مساهمة جميع الأجهزة والمنظمات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية الأخرى، في مؤتمر القمة وفي عمليته التحضيرية.

واو

الأنشطة البحثية

إن اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية،

(أ) تعيد تأكيد أهمية البحوث وجمع البيانات والتحليل ووضع السياسات لفهم المواضيع الأساسية الثلاثة واتخاذ إجراءات بشأنها؛

(ب) تؤكد أهمية ضمان أوسع مساهمة ممكنة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومتابعته؛

(ج) تحيط علما بالأنشطة المضطلع بها في إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي من جانب مؤسسات البحوث، وتشجع على زيادة تخطيط وتنفيذ تلك الأنشطة البحثية؛

(د) تدعو الحكومات الى دعم أنشطة مؤسسات البحوث، ذات الصلة بالعملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي ومتابعته؛

(هـ) تدعو الأمين العام أن يستخدم، حسب الاقتضاء، نتائج الأنشطة البحثية المتصلة بالمواضيع الأساسية في الوثائق التي ستعد من أجل الدورة الثانية للجنة التحضيرية.

زاي

الإعـــلام

إن اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية،

(أ) تشير الى مقررها ٥[1] الذي اعتمدته في دورتها التنظيمية المتعلق بالإعلام وغايته إيجاد وعي بالمواضيع الأساسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وأهدافه على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية؛

(ب) تحيط علما ببرنامج الإعلام الذي اقترحته إدارة الإعلام، ولجان الإعلام المشتركة التابعة للأمم المتحدة، والهيئات الأخرى؛

(ج) تؤكد أهمية وجود برنامج واسع للإعلام، ومشاركة وسائط الإعلام بصورة نشطة في توجيه اهتمام فئة واسعة من المستمعين والمشاهدين الى مؤتمر القمة؛

(د) تشجع جميع المنظمات والوكالات في منظومة الأمم المتحدة على أن تدرج في أنشطة الإعلام الخاصة بها إشارات الى مؤتمر القمة والمواضيع الأساسية فيه.

٣/١ - تحليـــل المسائـــل الأساسيـــة التي سيتناولها مؤتمر القمة والتدابير المتعلقة بالسياسة العامة الرامية الى تحقيق أهدافه وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧

إن اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية،

(أ) قررت في جلستها ١٢ المعقودة في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٤ أن تنظر في دورتها الثانية في مشروع بشأن النتائج التي من المتوقع أن يتمخض عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، يتألف من مشروع إعلان ومشروع برنامج عمل؛

(ب) وطلبت الى الأمين العام أن يُعد هاتين الوثيقتين على أساس المسائل الأساسية الثلاث والأحد عشر هدفا الواردة في الفقرتين ٥ و ٦ من قرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وفي ضوء المناقشة التي أجريت في الجزء رفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٩٩٣ وأثناء الدورة الأولى للجنة التحضيرية، وذلك لإصدارهما في موعد لا يتجاوز ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤،

(ج) وقررت بخصوص مشروع الإعلان:

'١' أن يتضمن ثلاثة أجزاء تتألف من:

أ - عرض للحالة الاجتماعية العالمية وأسباب عقد مؤتمر القمة؛

ب - المبادئ والأهداف والتوجهات المتعلقة بالسياسة العامة والتحديات المشتركة التي ستعالجها جميع الفعاليات على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية؛

ج - التعبير عن الالتزام، والقضايا المتعلقة بالتنفيذ والمتابعة؛

'٢' أن يكون محكما ومركزا ويعرب عن القيم والأهداف المشتركة لسياسات التنمية الاجتماعية؛

'٣' أن يؤكد من جديد الاتفاقات والصكوك والإعلانات والمقررات الدولية التي اعتمدتها منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالأهداف والمسائل السياسية لمؤتمر القمة؛

(د) وقررت أيضا أن مشروع برنامج العمل ينبغي أن يؤدي الى تنفيذ جميع الفعاليات الرئيسية المعنية على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية لاستراتيجيات واسعة النطاق للتنمية الاجتماعية. وبناء على ذلك فمن الأهمية بمكان أن يُعتمد برنامج عمل عملي المنحى ويتسم بالابتكار والفعالية وذو أهداف وأنشطة ووسائل تنفيذ مناسبة. وينبغي أن يتألف من خمسة أجزاء هي:

'١' بارامترات من شأنها أن تكفل تهيئة بيئة تمكينية على الصعيدين الدولي والوطني؛

'٢' التخفيف من حدة الفقر المتفشي والقضاء عليه؛

'٣' العمالة المنتجة وتقليل البطالة؛

'٤' الاندماج الاجتماعي؛

'٥' وسائل التنفيذ والمتابعة، بما في ذلك دور منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى.

وينبغي التركيز على الجوانب المشتركة من المسائل الأساسية وتناولها بأسلوب متكامل. وفي كل جزء من الأجزاء التنفيذية الخمسة، ينبغي اتخاذ السياسات والإجراءات على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، مع تحديد الفعاليات في كل مستوى من هذه المستويات ما أمكن ذلك؛

(هـ) قررت كذلك أن يراعي الأمين العام، لدى إعداد مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل كي تنظر اللجنة التحضيرية فيهما في دورتها الثانية، الاقتراحات والعناصر المقدمة فيما يتصل بنظر اللجنة التحضيرية في هذا المقرر في دورتها الأولى، والمذكرة التي أعدتها الأمانة العامة في أثناء الدورة الأولى للجنة التحضيرية[٢]؛

(و) دعت الحكومات الى أن تبعث بآرائها بشأن مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل الى الأمانة العامة، وطلبت الى الأمانة العامة تعميم تلك الآراء في الدورة الثانية للجنة التحضيرية.

---

(٢) انظر المرفق السادس لهذه الوثيقة.

٤/١ - مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة التحضيرية

اعتمدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في جلستها ١٢ المعقودة في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٤ مشروع جدول الأعمال المؤقت التالي لدورتها الثانية:

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ - اعتماد المنظمات غير الحكومية وفقا لقواعد مشاركتها المنصوص عليها في المقرر ٢ للجنة التحضيرية.

٣ - حالة الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية:

(أ) مركز الصندوق الاستئماني؛

(ب) البرامج الإعلامية.

٤ - مشروع نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: مشروع إعلان ومشروع برنامج عمل.

٥ - مشروع النظام الداخلي المؤقت لمؤتمر القمة.

٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة التحضيرية.

٧ - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية.

٥/١ - ترتيبات الدورة الثانية للجنة التحضيرية

مذكرة من الأمانة العامة

١ - قررت اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، في جلستها ١٢ المعقودة في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٤ أن تعد الوثائق التالية لدورتها الثانية في آب/أغسطس ١٩٩٤:

(أ) مشروع نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل)؛

(ب) استعراض الالتزامات الدولية التي تقع على عاتق الدول الأطراف، من خلال الصكوك الدولية (كالاتفاقيات والإعلانات والصكوك الأخرى) ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية والقضايا الأساسية الثلاث؛ وينبغي أن يشمل هذا الاستعراض إجراءات للرصد والإبلاغ؛

(ج) إنجاز واستكمال ورقة العمل المعنونة "أنشطة منظومة الأمم المتحدة ضمن إطار القضايا الأساسية"؛

(د) إنجاز واستكمال ورقة العمل المعنونة "معلومات عن المنشورات والمؤشرات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة".

المرفق الرابع

الوثائق المعروضة على اللجنة التحضيرية أثناء دورتها الأولى

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	عنوان الوثيقة أو وصفها
A/CONF.166/PC/5	١	جدول الأعمال المؤقت
A/CONF.166/PC/6	٤	تقرر الأمين العام، يتضمن لمحة عامة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
A/CONF.166/PC/7	٣	مذكرة من الأمين العام عن حالة الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
A/CONF.166/PC/8	٤	مذكرة من الأمين العام عن تقرير اجتماع الخبراء بشأن الإدماج الاجتماعي
A/CONF.166/PC/9	٤	مذكرة من الأمين العام عن اجتماع الخبراء بشأن التوسع في العمالة المنتجة
A/CONF.166/PC/10 و Add.1	٤	مذكرة من الأمين العام عن الموقف الافريقي المشترك بشأن التنمية البشرية والاجتماعية في افريقيا
A/CONF.166/PC/11	٢	مذكرة من الأمانة العامة
A/CONF.166/PC/12 و Add.1-16	٤	مذكرة من الأمين العام بشأن مساهمات أجهزة ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة
A/CONF.166/PC/13	٤	مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة تحيل فيها تقرير مؤتمر الوزراء الأوروبيين المسؤولين عن الشؤون الاجتماعية المعقود في براتسلافا، في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣
A/CONF.166/PC/L.5	١	مذكرة من الأمانة العامة بشأن تنظيم أعمال الدورة
A/CONF.166/PC/L.6	٥	مذكرة من الأمانة العامة بشأن مشروع النظام الداخلي لمؤتمر القمة
A/CONF.166/PC/L.7	٧	مشروع تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عن أعمال دورتها الأولى

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	عنوان الوثيقة أو وصفها
A/CONF.166/PC/L.8 و Add.1 و Add.2	٤	مذكرة من الأمانة العامة بشأن العناصر التي يمكن إدراجها في مشروع الإعلان وبرنامج العمل
A/CONF.166/PC/L.9	٣	مذكرة من الأمانة العامة بشأن العناصر التي يمكن إدراجها في المشروع المتعلق بحالة الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
A/CONF.166/PC/L.10	٦	مذكرة من الأمانة العامة بشأن مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة التحضيرية
A/CONF.166/PC/L.11	٦	مذكرة من الأمانة العامة تحتوي على قائمة بالوثائق التي ينبغي إعدادها للدورة الثانية للجنة التحضيرية
A/CONF.166/PC/L.12	٤	مشروع مقرر مقدم من نائب رئيس اللجنة التحضيرية، السيد ريتشارد باتلر (استراليا) على أساسا مشاورات غير رسمية

المرفق الخامس

أوراق غير رسمية كانت معروضة على اللجنة التحضيرية أثناء دورتها الأولى
في إطار البند ٤ من جدول الأعمال

ألف - ملاحظات عامة أبدتها مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن العناصر التي يمكن إدراجها في مشروع الإعلان وخطة العمل

١ - ترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن ورقة العمل رقم ١ (A/CONF.166/PC/L.8) التي أعدتها أمانة اللجنة التحضيرية، تشكل أساسا جيدا لعمل اللجنة ككل. وهي تشتمل على كثير من العناصر المفيدة. ويمكن التعليق على الورقة وتعديلها بغرض المساهمة في إنجاح الدورة الأولى للجنة التحضيرية، أي الاتفاق على عناصر مشروع الإعلان ومشروع خطة العمل لمؤتمر القمة.

٢ - وبهذه الروح تود مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن تبدي تعليقات وتقدم مقترحات بشأن الجزء ذي الصلة من ورقة العمل الذي يتعلق من ناحية بمشروع الإعلان، ومن ناحية أخرى، بمشروع خطة العمل.

٣ - تعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن العناصر المشتركة التالية يمكنها أن تعزز أو تدعم كلا من الإعلان وخطة العمل التي سيعتمدها رؤساء الدول والحكومات:

(أ) تدهور الحالة الاجتماعية في العالم ولا سيما في البلدان النامية والحاجة إلى معالجتها من خلال إجراءات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

(ب) العلاقة بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية والحاجة إلى إدماج البعد الاجتماعي في عملية التنمية مع التركيز على الصلة بين الفقر والتخلف وتدهور الأوضاع الاجتماعية ولا سيما فيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي والعمل؛

(ج) يتعين ترجمة الأحد عشر هدفا الواردة في قرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧ إلى عمل من خلال التزامات سياسية واتخاذ مقررات وتدابير تنفيذية.

١ - تعليقات بشأن شكل مشروع الإعلان

٤ - يتعين أن يكون الإعلان محكما بقدر الإمكان وسياسيا في لهجته وطابعه، ولكن أن يكون شاملا من حيث تحديد الأهداف والمقاصد المشتركة والتوجيهات المتعلقة بالسياسة، وأن يكون تجسيدا لالتزامات محددة وإرادة سياسية واضحة.

٥ - وفيما يتعلق بشكل الإعلان تقترح مجموعة الـ ٧٧ والصين، الجمع بين الخيارين الواردين في ورقة العمل رقم ١. وسيتيح صياغة الإعلان من ثلاثة أجزاء، وبذا يتفق من وجهة نظرنا مع الهدف المتمثل في تحقيق وثيقة سياسية محكمة. ويمكن أن تكون الأجزاء الثلاثة كما يلي:

(أ) يتكون الجزء الأول من وصف للحالة الاجتماعية العالمية الراهنة بتحديد التحديات الرئيسية ومجالات المشاكل وبذلك يبين الإعلان أن السبب الذي من أجله ينعقد مؤتمر القمة ذاته؛

(ب) يهدف الجزء الثاني إلى وضع استراتيجية إنمائية اجتماعية عالمية تستند إلى أهداف ومبادئ وسياسات جيدة التحديد؛

(ج) يتعين أن يركز الجزء الثالث على التزامات سياسية واضحة على مختلف الأصعدة (الوطنية والإقليمية والدولية بما في ذلك أدوار منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية). كما يتعين إيلاء اهتمام ملائم في هذا الصدد إلى القضايا الحيوية المتعلقة بوسائل التنفيذ والمتابعة.

٢ - تعليقات بشأن هيكل خطة العمل

٦ - يجب أن يكون واضحا تماما منذ البداية، أنه في الوقت الذي يمثل فيه الإعلان وثيقة ذات طابع سياسي، يتعين أن تستهدف خطة العمل الفعاليات الرئيسية من أجل عمل ملموس في مجال التنمية الاجتماعية.

٧ - ولذلك فإن من المهم اعتماد خطة عمل فعالة وابتكارية وذات منحى عملي، تشتمل على أهداف وأنشطة ووسائل واضحة للتنفيذ.

٨ - يتعين أن تتألف خطة العمل من خمسة أجزاء.

٩ - ينبغي أن يحدد الجزء الأول، البارامترات اللازمة لتحقيق بيئة اقتصادية مواتية على الصعيدين الوطني والدولي.

١٠ - ونرى ضرورة تكريس اهتمام ذي أولوية، من خلال خطة العمل، للقضاء على الفقر. ويمكن تعزيز هذه الأولوية بتقديم الجزء المتصل بالقضاء على الفقر في هيكل خطة العمل ووضعه في المقام الأول في ترتيب القضايا الرئيسية الثلاث التي سينظر فيها مؤتمر القمة.

١١ - وأن يكون كل من العمالة المنتجة والإدماج الاجتماعي موضوعا لجزء مستقل من خطة العمل.

١٢ - ويتعين تكريس الجزء الخامس من خطة العمل لوسائل التنفيذ والمتابعة بما في ذلك دور منظومة الأمم المتحدة.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك يتعين تحديد السياسات والأعمال في كل جزء من الأجزاء الخمسة التنفيذية على الأصعدة الثلاثة التالية: الوطني والإقليمي والدولي وأن تحدد بقدر الإمكان العناصر الناشطة المحددة في كل واحد من هذه الأصعدة.

١٤ - هذه هي التعليقات الرئيسية التي تود مجموعة الـ ٧٧ والصين تقديمها في هذه المرحلة بشأن ورقة العمل رقم ١ (A/CONF.166/PC/L.8) ونأمل أن توضع في الاعتبار وأن يكون في مقدور اللجنة التحضيرية الاتفاق بشأن وثائق التفاوض في أسرع وقت ممكن. وستواصل مجموعة الـ ٧٧ والصين مساهمتها على نحو نشط وبناء في هذه العملية.

باء - مجموعة الـ ٧٧ والصين: إطار الإعـلان الختامي وخطة العمل

ملخص الإعلان

١ - ينبغي أن يتألف الإعلان من ثلاثة أجزاء كما يلي:

تشخيص الحالة الاجتماعية في العالم وأسباب عقد مؤتمر القمة

(أ) تناول التوترات الاجتماعية المتنامية على نطاق العالم مع إيلاء اعتبار، بشكل خاص، للعلاقة بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية والحاجة إلى إدماج البعد الاجتماعي في عملية التنمية والاقرار بالتكلفة الباهظة للتقاعس؛

(ب) تحديد مجالات المشاكل الرئيسية والتحديات؛

(ج) تحديد مشاكل النظم الاقتصادية الدولية التي تؤثر تأثيرا سيئا في الجهود الوطنية الرامية للقضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة والادماج الاجتماعي؛

(د) توجيه اهتمام المجتمع الدولي للحالة الاجتماعية المتدهورة في البلدان النامية، ولا سيما الحالة الاجتماعية الحرجة في افريقيا وفي أقل البلدان نموا.

الأهداف والمقاصد والمجالات المستهدفة: عناصر الاستراتيجية الإنمائية الاجتماعية العالمية

(أ) الإعراب عن الالتزام بوضع احتياجات الشعوب في قلب عملية التنمية ووضع التعاون الدولي ضمن الأولويات الرئيسية في العلاقات الدولية؛

(ب) ضمان أن تصبح السياسات الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار الاقتصادي والتنمية عموما وضمان تأثير هذه السياسات على حالة الفئات الأفقر في المجتمع؛

(ج) الاتفاق على تدابير محددة والالتزام باستراتيجية إنمائية اجتماعية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ذات أهداف طويلة الأجل، تتمثل في القضاء على الفقر وتحقيق فرص العمالة الكاملة وضمان الادماج الاجتماعي؛

(د) ممارسة القيادة السياسية الحاسمة الضرورية لتأمين توافق الآراء على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني بشأن ايجاد الحلول الناجعة لهذه القضايا المعقدة؛

(هـ) تحديد أوجه التكامل بين المسؤوليات الوطنية والتعاون الدولي بطرق عملية في مجال التنمية الاجتماعية؛

(و) تحديد مجالات الأولوية وإمكان تحديد أهداف قابلة للتحديد كميا؛

(ز) تعزيز الدور الرئيسي الذي تقوم به المرأة في التنمية والتقدم الاجتماعي.

(ح) تقديم اقتراحات ملموسة تهدف إلى القضاء على المشاكل التي تواجه النظام الاقتصادي الدولي والتي تؤثر عكسيا في الجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر وتوفير فرص العمالة الكاملة والادماج الاجتماعي؛

(ط) ضمان فرص الوصول الفعلي للأسواق الدولية لسلع وخدمات البلدان النامية كوسيلة لزيادة العمالة المنتجة والحد من الفقر وبالتالي تعزيز الادماج الاجتماعي في تلك البلدان.

القضايا المتصلة بالتنفيذ والمتابعة

(أ) تتطلب التنمية الاجتماعية اشتراك عدد كبير من الفعاليات؛

(ب) تتطلب المواصفات الوطنية المختلفة استجابات مختلفة باتباع سياسات وتدابير متنوعة؛

(ج) دور المجتمع المدني؛

(د) دور منظومة الأمم المتحدة بما فيها المؤسسات المالية الدولية والتنسيق العام لجهود منظومة الأمم المتحدة؛

(هـ) تعبئة الموارد للتنمية الاجتماعية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

(و) تدابير وآليات المتابعة.

إطار خطة العمل

٢ - ينبغي أن تتألف خطة العمل من ستة أجزاء:

البيئة التمكينية

(أ) النظم المالية والتجارية الدولية؛

(ب) تشجيع اتخاذ نهج متكامل في صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛

(ج) سياسات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية؛

(د) تعزيز القدرات المؤسسية للنهوض بالتنمية الاجتماعية؛

(هـ) الأبعاد الاجتماعية للتكيفات على مستوى الاقتصاد الكلي؛

(و) النظم الضريبية وتخصيص الموارد الوطنية وتنسيق السياسات؛

(ز) إزالة عبء الدين الخارجي.

القضاء على الفقر

(أ) تعبئة الجهود الدولية والإقليمية والوطنية للقضاء على الفقر وتعزيز المساواة؛

(ب) تعزيز قدرات الفقراء ومشاركتهم في وضع البرامج الاجتماعية وتنفيذها؛

(ج) تعزيز الهياكل الاجتماعية الأساسية؛

(د) تعزيز خدمات المرافق الأساسية كالطرق والطاقة والمواصلات السلكية واللاسلكية والمياه؛

(هـ) تعزيز سياسات وخدمات وبرامج الأمن الاجتماعي، بما في ذلك الأغذية والصحة والتعليم والاسكان؛

(و) القضاء على الفقر في أوساط النساء بجميع جوانبه؛

(ز) القضاء على الفقر في الريف؛

(ح) القضاء على الفقر في الحضر في البلدان النامية ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة وتحسين أوضاع القطاعات غير الرسمية؛

(ط) سياسات تحسين الدخل وتوزيع الأصول.

توسيع العمالة المنتجة

(أ) تعزيز الاستثمار والنمو المولد لفرص العمل؛

(ب) تعزيز الاستثمار في إنشاء الصناعات الصغيرة والأعمال الذاتية ونموها؛

(ج) تعزيز برامج التعليم والتدريب وإعادة التدريب؛

(د) تعزيز برامج استخدام المرأة والشباب؛

(هـ) الاعتراف بدور القطاع غير الرسمي والحاجة إلى تعزيز اندماجه في الاقتصاد؛

(و) تأمين النمو الاقتصادي لتعزيز فرص العمل؛

(ز) ضمان حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين.

الادماج الاجتماعي

(أ) منع التمييز؛

(ب) تعزيز التسامح الاجتماعي؛

(ج) تساوي الفرص؛

(د) ضمان حكم القانون وكفالة العدالة للجميع؛

(هـ) المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة؛

(و) حماية التنوع الثقافي؛

(ز) تأمين الطابع العالمي للتعليم؛

(ح) تعزيز مشاركة المجموعات الضعيفة بما في ذلك الأطفال والشباب والمعمرون والمهاجرون واللاجئون والسكان الأصليون والمعاقون، ولا سيما من خلال حماية وتعزيز حقوقهم؛

(ط) دور المجتمع المدني بما في ذلك دور الأسرة.

منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات التجارية والمالية الدولية

(أ) الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها التشغيلية؛

(ب) التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وبين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة؛

(ج) البنك الدولي؛

(د) مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) وترتيباتها للخلافة؛

(هـ) صندوق النقد الدولي؛

(و) الهياكل الحكومية الدولية الاقليمية وغيرها.

دور المنظمات غير الحكومية

جيم - مقترحات الاتحاد الأوروبي: عناصر يقترح ادراجها في مشروع الإعلان الذي يصدر عن مؤتمر القمة العالمي للبيئة الاجتماعية

١ - ديباجة

(أ) تعزيزا لأهداف ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما تلك الواردة في المادة ٥٥ منه، لتطوير مستويات أفضل للمعيشة والعمالة التامة وأوضاع التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية؛

(ب) وتأكيدا من جديد على صلاحية المثل المجسدة في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لتحسين الأوضاع البشرية؛

(ج) واعلان وخطة عمل فيينا؛

(د) والأمن الإنساني والكرامة الانسانية بوصفهما أهدافا مركزية للتعاون الدولي؛

(هـ) واقتناعا منه كذلك بوجود صلة مباشرة بين التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان والديمقراطية والمشاركة الجماهيرية؛

(و) والإعراب عن التزام مشترك على نطاق العالم بوضع احتياجات الجماهير في مركز التنمية ووضع التعاون الدولي باعتباره أولوية رئيسية في العلاقات الدولية؛

(ز) والاعتراف بالمسؤولية الأساسية للحكومات في تعزيز التنمية الاجتماعية؛

(ح) وقد اجتمع لمعالجة المشاكل الاجتماعية التي تؤثر في جميع المجتمعات (وصف موجز للحالة الاجتماعية العالمية وعلاقاتها بهذه القضايا الجوهرية)؛

(ط) والتأكيد بأن لجميع الفعاليات على الصعيد المحلي والوطني والاقليمي والدولي وكذلك للرجل والمرأة دورا يقوم به في تعزيز عملية التنمية الاجتماعية؛

(ى) ولحفز التعاون الدولي على الصعيد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، من خلال الحكومات والمبادرات غير الحكومية الخاصة للمساعدة في تنفيذ السياسات الاجتماعية الفعالة الملائمة على الصعيد الوطني ووضع استراتيجيات تتيح للمواطنين المشاركة على نحو نشط في تلك السياسة؛

٢ - المبادئ والأهداف

(أ) تعتبر التنمية الاجتماعية عنصرا أساسيا في التنمية البشرية المستدامة وهي عملية تشمل جميع العناصر ويمثل الفرد مركزها الرئيسي؛

(ب) تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والديمقراطية والمشاركة الجماهيرية؛

(ج) دور مختلف الفعاليات في عملية التنمية الاجتماعية بالاضافة إلى الحوار فيما بينها؛

(د) التأكيد على دور المرأة في التنمية والتقدم الاجتماعي؛

(هـ) البحث عن مجتمع مفتوح ومضياف لجميع أعضائه وكفالة التضامن والتنوع والتسامح وعدم التمييز؛

(و) العمالة الكاملة وتوسيع العمالة المنتجة؛

(ز) القضاء على الفقر الواسع الانتشار؛

(ح) تحقيق مستوى معقول من النمو الاقتصادي المستدام، مصحوبا بتساوي الفرص والعدالة الاجتماعية؛

(ط) تلبية الاحتياجات الأساسية (الغذاء والمأوى والتعليم الأساسي والرعاية الصحية)؛

(ي) أهمية نظم الضمان الاجتماعي؛

(ك) كفالة التعليم للجميع والتدريب، بوصفه شرطا للتنمية الاجتماعية وأحد أهدافها.

٣ - القضايا العامة المتصلة بالتنفيذ

(أ) التزام مشترك بتنفيذ برنامج العمل؛

(ب) تحديد مجالات الأولوية المحتملة المتصلة بالقضايا الرئيسية لمؤتمر القمة، بما في ذلك الاشارة إلى الأهداف التي وافق عليها المجتمع الدولي بالفعل؛

(ج) التنفيذ على ثلاثة مستويات:

'١' التنفيذ على المستوى الوطني: هو دور ومسؤولية الحكومات أساسا ودور الفرد كمواطن والمجتمع الدولي، مثل الشركاء الاجتماعيين، وغيرهم والاعتراف بالحاجة إلى اقتسام التجارب والسياسات الوطنية الناجحة والحاجة إلى وضع خطة للعمل تضع في الاعتبار اختلاف الأوضاع الوطنية، مع التركيز على الحاجة إلى احترام القيم المشتركة الأساسية؛

'٢' التعاون الإقليمي والدولي، القائم على روح الشراكة من أجل تسهيل وتعزيز قيمة الاستجابات الوطنية؛

'٣' دور منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك تعزيز فعاليتها وكفاءتها في المجال الاجتماعي وتعبئة الموارد لتحقيق التنمية البشرية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة؛

(د) الحاجة إلى الرصد الملائم والفعال لمتابعة أعمال مؤتمر القمة؛

دال - اقتراح مقدم من كندا: نهج بديل أكثر مرونة ويصلح للعملية

١ - تشمل الوثيقة A/CONF.166/PC/L.8 على إعلان وخطة للعمل من شأنهما أن يؤديا إلى الجمود وتقييد كل فرد فيما يتعلق بالاجراءات المتوقعة لتنفيذ برنامج العمل. فنظرا لتنوع الظروف في البلدان ووجود فوارق أساسية من عدة وجوه، يمكن أن يؤدي ذلك إلى صدور إعلان لا يعدو أن يكون دعاية جوفاء وبرنامج عمل دون أي تأثير ولا يمكن تنفيذه.

٢ - يمكن أن يكون النهج البديل هو أن يتضمن الإعلان بشيء من التحديد الأدوار المختلفة التي يتوقع أن يقوم بها مختلف الشركاء والمبادئ والنهج التي سوف تميز العمل على مختلف الأصعدة. وبهذا يمكن أن يلزم الإعلان الشركاء بالأسباب والتصور والاستراتيجية والنهج والأدوار المعينة التي سيقومون بها من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المبينة فيها مع وجود برنامج للرصد.

٣ - وبذلك يصبح برنامج العمل بعد ذلك سجلا للتدابير الموضوعية التي تعرض بوصفها حيوية للبرمجة الإنمائية الاجتماعية الفعالة في المجالات الرئيسية الثلاثة بالاضافة إلى كونها أمثلة أو نماذج للبرمجة المتكاملة. ويمكن أن يستخدم هذا السجل كمرجع لجميع الفعاليات بحيث يختارون منه العناصر التي يمكنهم ادراجها في استراتيجياتهم الوطنية أو الدولية أو متعددة الأطراف مع تكييفها وتوجيهها وفقا لأوضاعهم الخاصة. ومن شأن ذلك أن يتيح تفاوتا كبيرا في النهج وأوجه التركيز والأولويات، وهو أمر لا مفر منه في الواقع. فعلى سبيل المثال تستطيع بعض البلدان أن تختار أن تعطي الأولوية للقضاء على الفقر في حين تختار بلدان أخرى أن تعطي الأولوية لإيجاد فرص العمل وهكذا، ولا ينبغي أن نلزم أنفسنا ببرامج شاملة يستحيل تنفيذها ونخدع أنفسنا والعالم بأن ما أدرجناه في برنامج العمل هو أمر ممكن وميسور للجميع. وسيكون من الصعب تجنب هذا الانطباع في الشكل المقترح.

٤ - وسيكون من الأفضل أن يسمى هذا النوع من البرامج "برنامج للعمل" بدلا من "برنامج عمل" - والفرق هو أن "لـ " تعطي قدرا من المرونة وتتيح مزيدا من الخيار ودرجة من الحرية في التكيف مع الأوضاع المحلية - وسيكون أشبه ببرنامج الحاسوب الذي يتيح لكل مستخدم أن يقوم بعمله ضمن مجموعة البارامترات المتاحة، كما سيتألف من خيارات محددة ونماذج لبرامج متكاملة يوصى بها بسبب فعاليتها المجربة أو المتوخاة في معالجة القضايا الرئيسية لكي ينظر فيها جميع الشركاء.

٥ - وبموجب هذا النهج، سيتضمن الاعلان العناصر التالية:

(أ) الأساس المنطقي لمؤتمر القمة؛

(ب) رؤية لعالم أفضل، بما في ذلك الأهداف؛

(ج) استراتيجية تنمية اجتماعية عالمية، تتضمن:

'١' الأهداف؛

'٢' المبادئ؛

'٣' نهجا متكاملا؛

(د) الأدوار الرئيسية للشركاء الدوليين:

'١' على الصعيد الوطني؛

'٢' التعاون الدولي؛

'٣' منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية؛

(هـ) برنامج رصد ومتابعة.

٦ - وعلى سبيل المثال، يمكن النظر في العناصر الفرعية التالية:

على الصعيد الوطني

أمثلة:

(أ) وضع خطة أو استراتيجية تنمية اجتماعية وطنية، وإرساء أهداف وطنية يشترك فيها جميع الشركاء على جميع المستويات، عن طريق مشاركة ومشاورات عامة واسعة، وتعبئة الرأي العام والدعم وخلق الإرادة السياسية؛

(ب) وضع سياسة تمكينية وتفويضية، وأطر عمل تشريعية، بالاضافة إلى الأنظمة المطلوبة؛

(ج) الشروع في برامج لخلق الفرص، وتوفير فرص الوصول المنصف الشامل وتوسيع عملية الاشتمال؛

(د) تطوير أو تعزيز القدرات المؤسسية لجميع الشركاء على تنفيذ البرامج وتشغيل النظم؛

(هـ) تمكين الأفراد وتطوير قدراتهم على المشاركة، وممارسة خياراتهم وحقوقهم ولكسب معيشتهم.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي

أمثلة:

(أ) اعتماد سياسات تعاون انمائي تركز على الناس تكون ذات أولويات واضحة بالنسبة للتنمية الاجتماعية؛

(ب) دعم الجهود الرامية إلى تنمية القدرة الوطنية على وضع سياسة للتنمية الاجتماعية؛

(ج) توفير الدعم الاستراتيجي للبرامج الوطنية المعدة إعدادا جيدا ذات الأهداف الواضحة، واحترام الملكية المحلية للبرامج؛

(د) إعادة توجيه التعاون الدولي بغية جعله تعاونا أصليا فيما بين شركاء متكافئين في ساحة متكافئة والتخلي عن العقلية التي يحكمها مبدأ المانح والمتلقي؛

(هـ) الشروع في حوار بشأن السياسات من أجل وضع اتفاق بشأن الاستثمارات المشتركة في برامج الأولوية المتقاسمة؛

(و) تحقيق قدر أكبر من التساوق والتنسيق في مشاركة الشركاء الدوليين في البرامج الوطنية؛

(ز) اعتماد وتعزيز نهج متكامل للتنمية الاجتماعية يخلق مبادرات معززة بشكل متبادل ويشترك فيها جميع الشركاء.

جزء مماثل عن منظومة الأمم المتحدة

أوردت استراليا أمثلة.

المبادئ

ذكرت استراليا ودول أخرى أمثلة. ويمكن إضافة "مركزية القيم الاجتماعية الأساسية، مثل التعددية والاشتمال والانفتاح". والمبادئ والأهداف مختلطة في قائمة الاتحاد الأوروبي ويجب أن يفصل بعضها عن بعض بشكل واضح.

٧ - وسيتكون برنامج العمل عندئذ من قائمة منتقاة بعناية من الخيارات وفقا لما ورد بالمرفق، ولكن مع تدابير تورد بتفصيل كاف أن السياسة المعنية والآثار المترتبة على البرامج ستكون واضحة. ويمكن أن يتضمن أيضا أمثلة أو نماذج للبرمجة المتكاملة. ويجب أن ترد تفاصيل برنامج الرصد والمتابعة مع إطار زمني يتيح فرصة زمنية كافية للاستراتيجية الوطنية ووضع السياسات وتنفيذها واستعراضها.

٨ - ويمكن أن يتضمن أيضا تفاصيل أخرى بشأن أجزاء منطوق الإعلان.

٩ - وقد يؤدي هذا النهج إلى إعلان يتكون من ٤ إلى ٥ صفحات وبرنامج عمل أطول.

١٠ - ونحن نشعر بقلق شديد إزاء فعالية الصيغة المقترحة في مشروع الوثيقة ونود النظر في بديل قبل أن نتورط جميعا في عملية يصعب تغييرها فيما بعد.

المرفق السادس

مذكرة أعدتها الأمانة العامة بشأن العناصر المذكورة
لإدراجها في مشروع الاعلان ومشروع برنامج العمل

أولا - العناصر المذكورة لإدراجها في مشروع الاعلان

١ - ذكرت العناصر التالية تحت عنوان التحديات العامة التي تبرر عقد مؤتمر القمة:

(أ) العمل الوطني والتعاون الدولي متكاملان وضروريان لمعالجة مشاكل التنمية الاجتماعية؛

(ب) وجود عدد من المشاكل والتوترات الاجتماعية التي تعرض المجتمع العالمي للخطر؛

(ج) الحاجة الى عقد اجتماعي أو اتفاق اجتماعي جديد؛ الحاجة الى رؤية متجددة مشتركة للتقدم الاجتماعي؛

(د) الاقتناع بأن العمل والعلاج ممكنان؛

(هـ) الجميع على الصعيد الوطني والدولي لهم دور يؤدونه، بمن فيهم الأفراد والمجتمع المدني والمشاريع الخاصة والدولة والمنظمات الاقليمية والدولية؛

(و) الحوار والتعاون هما سبيلا التنمية؛

(ز) استمرار وتكثف الفقر والبطالة والتنازع الاجتماعي والعنف الاجتماعي؛ تفاقم الظلم واللامساواة؛

(ح) خطر المجتمع المزدوج والمجتمع الدولي المزدوج؛

(ط) آثار إضفاء الطابع العالمي؛ التغيرات الاجتماعية السريعة؛

(ي) الأزمة الاجتماعية والأخلاقية في عدد من المجتمعات؛

(ك) الحاجة الى منظور أخلاقي بشأن الشؤون الانسانية، مع إحلال الحوار والتسامح محل العنف. وكرامة الانسان كقيمة أساسية، وتطور الجوانب الروحية والمادية والثقافية للانسان تطورا متسقا في اطار الحرية والديمقراطية.

٢ - وذكرت الأهداف والمبادئ والسياسات التالية (استراتيجية تنمية اجتماعية عالمية):

(أ) تتسم التنمية بأنها عملية شاملة جامعة؛

(ب) إن التنمية الاجتماعية، ولاسيما القضاء على الفقر، وخلق فرص العمالة وتعزيز الاندماج الاجتماعي هي أولوية رئيسية في عصرنا وأهداف يمكن تحقيقها عن طريق الاجراءات الوطنية والتعاون الدولي؛

(ج) التنمية الاجتماعية بوصفها شرطا للسلم والأمن؛

(د) التنمية الاجتماعية بوصفها شرطا للتنمية الاقتصادية؛

(هـ) الحاجة الى النمو المستدام؛

(و) أهمية القضايا السكانية والاتجاهات الديموغرافية؛

(ز) رفاهية الناس، بجميع جوانبها، يجب أن تكون الأساس المنطقي والهدف النهائي لجميع السياسات والتدابير على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ح) الكرامة الانسانية بوصفها هدفا أساسيا للتنمية؛

(ط) الأمن البشري القائم على التضامن على الصعيدين الوطني والدولي، بوصفه غاية رئيسية للمجتمع الدولي؛

(ي) العلاقة بين المسائل الرئيسية الثلاث وحقوق الانسان، بما في ذلك الحق في التنمية؛

(ك) الدور الرئيسي للمرأة ومركزها بوصفهما معيارا لتقييم التنمية الاجتماعية؛

(ل) الدور الرئيسي للتعليم والتدريب والاستفادة من المعرفة؛

(م) تلبية الاحتياجات الأساسية (الغذاء والمأوى والصحة)؛

(ن) الاستفادة من المعلومات والتكنولوجيا؛ دور ومسؤولية القائمين بتشكيل الأفكار ووسائط الإعلام؛

(س) التعرف على المجالات ذات الأولوية؛

(ع) وضع الأهداف على الصعيد الوطني والاقليمي وربما الدولي، ولا سيما من أجل القضاء على الفقر.

٣ - وبموجب متابعة الالتزام ومسؤولياته، لوحظ ما يلي:

(أ) الحاجة إلى مدونة آداب؛ أهمية البعد الاخلاقي والروحي للبشر والمجتمعات؛

(ب) الاعتراف بأنه لا توجد خطة مفصلة وحلول جاهزة، أو نظريات شاملة للتنمية والتقدم الاجتماعي؛

(ج) حالة أقل البلدان نموا وحالة افريقيا؛

(د) الحالة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال (الاقتصادات والنظم والقيم الاجتماعية)؛

(هـ) الحاجة إلى استعادة الثقة في المؤسسات، بما في ذلك الحكومة؛ الآثار الضارة للفساد على جميع مستويات المجتمع؛

(و) الدور الرئيسي للحكومات الوطنية ومسؤولياتها؛

(ز) الحاجة الى الاستفادة من السياسات والخبرات الناجحة للحكومات الوطنية؛

(ح) الحاجة الى سياسات وتدابير متنوعة؛

(ط) أوجه الاختلاف في الأحوال الوطنية التي تتطلب استجابات مختلفة؛

(ي) دور الأفراد كمواطنين؛

(ك) دور المنظمات المجتمعية والمجتمع المدني؛

(ل) التعاون الدولي لتهيئة استجابات وطنية ملائمة؛

(م) الحاجة الى تعبئة جميع الموارد (البشرية والمؤسسية) على الصعيد الوطني؛

(ن) يمثل الفقراء والعاطلون عن العمل إهدارا للموارد؛

(س) المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية للشركات عبر الوطنية وغيرها من المؤسسات الكبيرة؛

(ع) تعبئة الموارد لأغراض التنمية الاجتماعية عن طريق منظومة الأمم المتحدة وتحقيق الاتساق العام في الجهود التي تبذلها المنظومة؛

(ف) دور المؤسسات المالية؛

(ص) الحاجة الى اجراء رصد كفء.

ثانيا - العناصر المذكورة لادراجها في مشروع برنامج العمل

٤ - يستند الاتجاه الرئيسي لبرنامج العمل الى ما يلي:

(أ) أهمية اتباع نُهج إزاء التنمية تركز على الناس وتشملهم؛

(ب) ترابط الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتنمية؛

(ج) ضرورة أن تكون التنمية حقيقية ومستدامة؛

(د) الحاجة إلى التركيز على الأسباب الكامنة وراء المشاكل؛ ينبغي بذل محاولات لمنع المشاكل لا الحد منها؛

(هـ) الأهمية المحورية لحقوق الانسان؛

(و) الحاجة الى إيلاء اهتمام محدد للمرأة والطفل؛

(ز) أهمية التمكين؛

(ح) الحاجة الى التركيز على الناس والبلدان الأكثر تضررا أو تأثرا.

٥ - وأشير أيضا الى أن ما يحتاج إليه هو مفهوم جديد لـ "الأمن البشري". فقد انصب تركيز المفهوم التقليدي للأمن أساسا على أمن الدول واستند بصورة رئيسية إلى العناصر العسكرية، وهو ما ينبغي الاستعاضة عنه بمفهوم عام يشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والدينية والأخلاقية. وفي هذا التعريف، ينبغي إعطاء أولوية للأمن الشخصي للأفراد والمجتمعات استنادا إلى توفر قدر كاف من الدخل والتعليم والصحة والاسكان. وينبغي أن يفهم الأمن البشري على أنه يستند إلى التضامن داخل المجتمعات؛ ولا ينبغي الاعراب عن الخوف من الفقراء ويجب أن تعتبر التنمية الاجتماعية حقا للأشخاص وليست مجرد وسيلة للأمن.

٦ - وأشير الى ضرورة إيجاد "ثقافة عالمية لأغراض التنمية الاجتماعية". وينبغي أن تكون هذه الثقافة ذات طابع يقوم على المشاركة، وأن تنقل المعلومات إلى جميع أفرادها، وأن تكرس الموارد التي كانت مخصصة في السابق للأغراض العسكرية للاستثمار في الموارد البشرية.

٧ - وأشير الى أنه ينبغي النظر الى الفقر على أنه تحد يواجه البشرية جمعاء لا مجرد مشكلة للفقراء من الأفراد أو البلدان الفقيرة. وتوجد حاجة إلى تحقيق الانسجام فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية للاعتراف بمسؤولياتها تجاه الفقراء في شكل دعم حساس واستراتيجي يقدم في الوقت المناسب.

ألف - البيئة التمكينية

٨ - إن أحد المتطلبات الأساسية للتنمية الاجتماعية هو تحقيق السلم الاجتماعي عن طريق المشاركة الاجتماعية.

٩ - وينبغي للبيئة التمكينية أن تتضمن عناصر معينة هي:

(أ) النمو المقترن بالعدالة الاجتماعية؛

(ب) تجارة دولية وبيئة مالية مواتية؛

(ج) الحاجة إلى تخفيض الديون؛

(د) أهمية السياسات الاقتصادية الكلية الوطنية؛

(هـ) البعد الاجتماعي لعمليات التكيف على صعيد الاقتصاد الكلي؛

(و) مناقشة نظم الضرائب لتعزيز الاستثمارات المنتجة الطويلة الأجل؛

(ز) ضرورة إعادة النظر في أولويات الانفاق العام؛

(ح) الحاجة إلى تنقيح إجراءات المحاسبة الوطنية كي تعكس على نحو أكثر ملاءمة التكاليف الاجتماعية والبيئية للقرارات الاقتصادية؛

(ط) الحاجة إلى مؤشرات موحدة يعول عليها؛

(ي) الحاجة إلى اهتمام خاص بأبعاد المشاكل في افريقيا وأقل البلدان نموا.

١٠ - ولا ينبغي للبيئة التمكينية أن تقتصر على منظومة الأمم المتحدة، بل ينبغي أيضا أن تشمل المؤسسات المالية والتجارية الدولية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية.

١١ - والبيئة التمكينية ليست مجرد بيئة اقتصادية. بل يجب أن تكون التنمية الاجتماعية والاقتصادية مستدامة ويجب النظر في العلاقة بين الاستراتيجيات الوطنية والبيئة العالمية.

باء - التخفيف من حدة الفقر والحد منه

١٢ - لدى التصدي لمسألة الفقر، فإن الهدف الطويل الأجل هو القضاء على الفقر في جميع البلدان؛ والتخفيف من حدة الفقر والحد منه خطوتان نحو تحقيق هذا الهدف الطويل الأجل.

١٣ - وبينما يجري الاضطلاع ببرامج التخفيف من حدة الفقر والحد منه أساسا على الصعيدين المحلي والوطني فإنها تعتمد على وجود بيئة دولية مواتية بما في ذلك الاستفادة من التجارة الدولية والوصول إلى الأسواق الانتاجية ووجود أسعار عادلة للسلع الأساسية والإعفاء من الديون.

١٤ - ويجب التسليم بأن القضاء على الفقر هو ضرورة أخلاقية.

١٥ - والتعليم والتدريب شرطان أساسيان للحد من الفقر. ويلزم أن تركز الجهود المبذولة للحد من الفقر على الأسباب الجذرية للفقر.

١٦ - ويجب أن يتبع في وضع البرامج الوطنية لمكافحة الفقر نهج متكامل ومتعدد التخصصات، بما في ذلك تعبئة الدعم الجماهيري ووضع إطار تشريعي وتوجه سياسي وبناء المؤسسات والقدرات في جميع أرجاء المجتمع المدني وترسيخ تدابير عملية لزيادة الفرص.

١٧ - ويجب أن تتضمن برامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي تدابير لضمان عدم تعرض الفقراء لضرر ناجم عن الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي.

١٨ - وينبغي لبرنامج العمل أن يراعي المستويات المختلفة للفقر الموجودة في مختلف البلدان.

١٩ - ويجب إيلاء اهتمام لأقل البلدان نموا. ويجب أن يراعي البرنامج "الموقف الافريقي المشترك بشأن التنمية البشرية والاجتماعية في افريقيا" المقدم من مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التنمية البشرية (انظر A/CONF.166/PC/10 و Add.1).

٢٠ - ويجب التصدي أيضا للمشاكل المحددة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١ - تعبئة الجهود المحلية والوطنية والاقليمية والدولية للحد من الفقر وتعزيز الانصاف

تحسين توزيع الثروة والدخل بمختلف الوسائل، بما فيها السياسات الضريبية وسياسات الانفاق العام؛

تحسين فرص توليد الدخل للفقراء، ولا سيما في القطاع الخاص، عن طريق المدخرات والاستثمارات المحلية؛

تمكين الفقراء عن طريق أمور، منها تشجيع ودعم البرامج القائمة على مساعدة الذات؛

صناديق حالات الطوارئ الاجتماعية وصناديق الاستثمار الاجتماعي؛

ضمان مشاركة الفقراء في تخطيط وتنفيذ برامج مكافحة الفقر عن طريق أمور، منها لامركزية الخدمات العامة؛

إعطاء أولوية واستهداف جماعات محددة، ولا سيما أفقر المجموعات وأضعفها، عن طريق أمور منها البرامج الاقليمية والقطاعية؛

حماية حقوق الفقراء كمواطنين يتمتعون بكامل حقوقهم، بما فيها الحق في المشاركة الديمقراطية والحق في تنظيم الجمعيات والدفاع عن مصالحهم؛

تعبئة الدعم الاجتماعي والارادة السياسية لبرامج مكافحة الفقر.

٢ - تعزيز الهياكل والخدمات الاجتماعية الأساسية

تقديم الدعم للأسرة بوصفها الوحدة الاجتماعية الأساسية والمصدر الأساسي للأمن الاجتماعي؛

تحسين كفاءة وفعالية الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك تعزيز إدارة المؤسسات والبرامج الاجتماعية؛

ضمان توافر المعلومات عن الخدمات الاجتماعية على أوسع نطاق ممكن؛

محو الأمية؛

ضمان الاستفادة العامة من التعليم والتدريب الرفيعي المستوى؛

ضمان الاستفادة العامة من الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة والمياه النظيفة والمرافق الصحية؛

ضمان الاستفادة العامة من الإسكان السليم المعقول التكلفة وتشجيع استعمال المواد المحلية؛

تقديم الدعم للأسر والخدمات المجتمعية غير الرسمية.

٣ - التخفيف من حدة الفقر فيما بين النساء والحد منه

مكافحة تأنيث الفقر؛

ضمان استفادة المرأة على قدم المساواة من الخدمات الاجتماعية، ولا سيما التعليم والتدريب والصحة وتنظيم الأسرة ورعاية الأطفال؛

ضمان استفادة المرأة على نحو منصف من الائتمان وغيره من المدخلات الانتاجية.

٤ - التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية والحد منه

الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الأراضي؛

تحسين النقل وإمدادات المياه وغيرها من عناصر البنية الأساسية في المناطق الريفية؛

تحسين توافر الائتمان والمدخلات الزراعية؛

تحسين الأسواق في المناطق الريفية؛

تعزيز الأمن الغذائي المعقول التكلفة عن طريق التنمية الزراعية؛

تشجيع الانتاج غير الزراعي في المناطق الريفية، ولا سيما عن طريق تشجيع مباشرة الأعمال الحرة والأعمال التجارية الصغيرة والصناعة القائمة على كثافة العمل.

٥ - الحد من الفقر في النظم الإيكولوجية الهشة

تشجيع التنمية المستدامة؛

زيادة البحوث المتعلقة بأساليب الانتاج المستدام؛

توظيف الناس في برامج الحفظ.

٦ - الحد من الفقر في المناطق الحضرية في البلدان النامية

تحسين الظروف في القطاع غير الرسمي وللفقراء العاملين؛

تشجيع الصناعة القائمة على كثافة العمل؛

تحسين الصحة العامة والمرافق الصحية والمأوى للفقراء في المناطق الحضرية؛

تحسين الظروف في المستوطنات العشوائية؛

تشجيع ودعم أنشطة المساعدة الذاتية المجتمعية.

٧ - تعزيز سياسات وبرامج الضمان الاجتماعي

إيجاد بدائل للرعاية الاجتماعية التقليدية؛

تحسين ظروف الفقراء العاملين؛

تقديم المساعدة للآباء الوحيدين وأطفالهم؛

حماية الأطفال من إساءة المعاملة والاستغلال؛

حماية كبار السن والمعوقين وغيرهم من الجماعات المستضعفة؛

إعادة إدماج مدمني المخدرات والمواد الكحولية والجانحين وأطفال الشوارع وغيرهم من المهمشين اجتماعيا.

٨ - رصد الفقر وتقييم برامج مكافحة الفقر

وضع مؤشرات عملية للفقر، ولا سيما بالنسبة لأفقر الفقراء؛

وضع مؤشرات للغذاء والتعليم والصحة والاسكان وغيرها من الاحتياجات الأساسية؛

تحسين آليات الرصد على الصعيد المحلي والوطني والدولي؛

تحسين جمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات.

٩ - الحد من الفقر وإعادة بناء الهياكل الاجتماعية في المجتمعات التي مزقتها الحرب

إعادة بناء الهياكل والمؤسسات الاجتماعية؛

إعادة بناء التضامن عن طريق التعليم والثقافة.

جيم - توسيع العمالة المنتجة

٢١ - ينبغي أن يكون الهدف المطلوب على المدى البعيد من توسيع العمالة المنتجة تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والمباح اختيارها بحرية.

٢٢ - وينبغي التسليم بأن توسيع العمالة لا يماثل خفض البطالة ولا سيما بالنظر الى تزايد القوى العاملة في بلدان كثيرة. وقد يتطلب ذلك بالتالي التفكير في تدابير محددة لخفض البطالة.

٢٣ - ولئن كانت برامج توسيع العمالة المنتجة برامج يضطلع بها أساسا على المستويين المحلي والوطني، فإنها تظل مع ذلك مرهونة بالبيئة الدولية، بما في ذلك الوصول الى أسواق التجارة ورؤوس الأموال الدولية والأسعار المعقولة للسلع الأساسية ونقل التكنولوجيا وتخفيف عبء الديون.

٢٤ - ويجب أن تراعى في برامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الأهداف المنشودة في مجال العمالة.

٢٥ - كما يجب إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا. وينبغي أن يضع برنامج العمل في الاعتبار الوثيقة المعنونة "الموقف الافريقي المشترك بشأن التنمية البشرية والاجتماعية في افريقيا" التي قدمها مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التنمية البشرية (انظر A/CONF.166/PC/10 و Add.1).

٢٦ - ويجب كذلك معالجة المشاكل المحددة للبلدان التي تمر بفترة تحول.

٢٧ - وينبغي أن يشمل برنامج العمل آليات لتبادل الخبرات الوطنية في مجال توفير فرص العمل وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالعمالة.

١ - تأمين النمو الاقتصادي الموفر لفرص العمل

ايجاد بيئة سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي؛

تحسين الإطار التشريعي والمؤسسي لتوفير فرص العمل؛

تشجيع إقامة علاقات صناعية سليمة؛

انتهاج سياسة مالية تشجع على توفير فرص العمل؛

الحد من الإجراءات التي لا تشجع على تأجير عمال جدد، بما فيها القيود التنظيمية التي ليس لها من داع.

٢ - تحسين أنماط الاستثمار والنشاط الاقتصادي

تحسين فرص الوصول الى الأسواق الدولية؛

تشجيع استثمار القطاع الخاص؛

تعزيز المدخرات والاستثمارات المحلية؛

تشجيع التكنولوجيات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة والتكنولوجيات التي تحفظ الموارد الطبيعية وتحمي البيئة.

٣ - النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توفير خدمات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك التدريب الإداري؛

تشجيع وتسهيل العمالة الذاتية والإقدام على إقامة المشاريع؛

النهوض بالتعاونيات؛

النهوض بالصناعة التقليدية.

٤ - تحسين نوعية القوى العاملة

تحسين الرعاية الصحية والتغذية؛

تحسين الحد الأدنى من الإلمام بمبادئ العمل؛

وضع برامج فعالة للتعليم والتدريب تشمل التدريب المهني؛

تكييف التعليم والتدريب بما تقتضيه فرص العمالة المنتجة والتكنولوجيات الجديدة؛

تطوير وتحسين برامج إعادة التدريب؛

إشراك المشاريع الخاصة في برامج التعليم والتدريب.

٥ - تحسين أسواق العمل

تحسين المعلومات المتعلقة بسوق العمل؛

تعزيز الخدمات المتعلقة بالعمالة وإسداء المشورة بشأن الوظائف؛

الجمع بين مرونة العمل وتحرك العمال من ناحية والأمن الاقتصادي من ناحية أخرى.

٦ - تعزيز فرص العمل والتقدم بالنسبة للمرأة

كفالة تكافؤ فرص العمالة؛

تحسين حصول النساء والفتيات على فرص التعليم والتدريب؛

تحسين فرص حصول المرأة على الأصول المنتجة، ولا سيما الائتمان.

٧ - تحسين فرص العمل للفئات الضعيفة

إعادة إدماج العاطلين عن العمل لفترة طويلة في سوق العمل؛

زيادة فرص العمل المتاحة للشباب والتغلب على العراقيل التي تواجههم في سوق العمل؛

كفالة استمرار فرص العمل لكبار السن؛

التركيز على المناطق التي تكثر فيها البطالة.

٨ - تعزيز العمالة في القطاعات الريفية وغير الرسمية

تحسين فرص الوصول إلى الأصول الرأسمالية، بما فيها الأراضي والائتمان والتكنولوجيا والأسواق؛

تشييد الهياكل الأساسية وصيانتها، ولا سيما في المناطق الريفية؛

تحسين العمالة وظروف العمل في القطاع غير الرسمي؛

تحسين ظروف المعيشة والعمل العامة في المناطق الريفية وذلك لأسباب، منها الحد من الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية.

٩ - حماية حقوق العمال

كفالة تنفيذ الاتفاقات الدولية، بما في ذلك حرية الانضمام الى الجماعات والحق في إجراء مفاوضات منظمة وجماعية وإلغاء العمالة القسرية وتكافؤ الأجور وإلغاء التمييز في العمالة؛

تحسين فرص ضمان العمل للعمال العاملين في وظائف غير ثابتة أو لفترة قصيرة أو على أساس عدم التفرغ؛

القضاء على مخالفات تشغيل الأطفال.

١٠ - تعزيز الحوار بين الحكومات وأرباب العمل والعمال

تعزيز منظمات العمال وأرباب العمل؛

تشجيع الشركاء في المجتمع على الاشتراك في معالجة القضايا الاجتماعية المتصلة بالعمالة.

١١ - إدماج المهاجرين في أسواق العمل

١٢ - الحد من البطالة الواسعة النطاق

تحديد معدلات البطالة الوطنية القصوى التي يتعين عندها تنفيذ برامج للطوارئ.

١٣ - توخي أساليب جديدة في النظر للعمل والعمالة

وضع خيارات للأخذ بترتيبات عمل مرنة تتم على أساس طوعي، كاقتسام الوظيفة واقتسام العمل والأخذ بمبدأ ساعات العمل المرنة؛
خلق فرص العمالة المفيدة اجتماعيا مثل تقديم الخدمات إلى المسنين وحماية البيئة واصلاح المساكن، ربما عن طريق الدعم بحوافز مالية.

دال - تعزيز التكامل الاجتماعي

١ - التكامل من خلال القيم المشتركة (انظر مشروع الإعلان)

٢ - تعزيز تكافؤ الفرص

إمكانية الوصول إلى مؤسسات المجتمع؛ تأمين العدالة وسيادة القانون؛

إمكانية الحصول على المعلومات والمعارف؛

إمكانية الحصول على الائتمان والممتلكات.

٣ - مجابهة الإبعاد الاجتماعي

ينبغي التسليم عالميا بضرورة نبذ الإبعاد الاجتماعي؛

ينبغي تركيز الجهود على تحديد وإزالة الحواجز التي تعوق التكامل الاجتماعي؛

هناك حاجة الى تعزيز الهياكل والشبكات المجتمعية.

٤ - تقريب الحكومات من الشعوب؛ إدخال نظم جديدة لتصريف الشؤون العامة

يمثل تمكين السكان إطارا مفاهميا أساسيا لتحقيق التكامل الاجتماعي؛ يجب توفير "برنامج للشعب"؛

الأخذ باللامركزية؛

توافر مؤسسات مفتوحة يسهل الوصول إليها ومسؤولة.

٥ - دعم وتشجيع منظمات المجتمع المدني

تشجيع المنظمات المجتمعية وأنشطتها؛

تشجيع دور ومساهمات المنظمات غير الحكومية، ولا سيما تحديد ووضع وتنفيذ البرامج على مستوى القاعدة الشعبية؛

التسليم بدور القطاع الخاص في توفير الخدمات الاجتماعية؛

التسليم بالدور الهام لوسائط الإعلام في نقل المعلومات وتكوين القيم وضرورة توفر مؤسسات فعالة وحرة. ويجب في نفس الوقت التعبير عن الخشية من استخدام إمكاناتها لنشر "قيم مضادة" والانتباه الى ذلك.

٦ - تلبية الاحتياجات البشرية: الاستثمار في العنصر البشري

كفالة الحصول على التعليم والمعلومات للجميع، وذلك بتحسين وتأمين نوعية وأهمية تعليم وتدريب المدرسين؛ والقضاء على التمييز في توفير التعليم وضمان أن التعليم يعكس القيم الأساسية المشتركة، مثل التسامح والسلم؛

تأمين فرص الاستفادة من الخدمات الصحية.

٧ - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

مركز المرأة في المجتمع مقياس تطوره؛

هناك ضرورة لتمكين المرأة في إطار الأسرة والمجتمعات المحلية والمجتمعات؛

ينبغي تمكين المرأة من المشاركة الكاملة في اتخاذ القرار على جميع المستويات؛

هناك حاجة خاصة لتمكين المرأة من الوصول إلى الموارد المنتجة مثل الائتمان والممتلكات؛

وضع حوافز لتعزيز الدور الاقتصادي للمرأة؛

العمل بمبدأ الأثر المضاعف الناتج عن "الاستثمار في المرأة".

٨ - الاعتراف بالأسرة ودعمها

توفر الأسرة الاستقرار الحيوي والتماسك الاجتماعي وتمثل جسرا يصل الفرد بمجتمعه المحلي؛

الأسرة أداة حيوية لنقل القيم الثقافية والاجتماعية.

٩ - معاملة الأقليات

الأقليات الإثنية والدينية والعرقية؛

السكان الأصليون؛

المهاجرون؛

اللاجئون؛

الأجانب؛

المشردون.

٢٨ - يجب أن تنطبق القيم الأساسية المشتركة بشكل عادل على جميع أفراد المجتمع، وينبغي توفير الخدمات لجميع أفراد المجتمع على قدم المساواة.

١٠ - تمكين الفئات المهمَّشة وضمان النهوض بالأشخاص ذوي الحاجات الخاصة

العجزة؛

الشباب؛

المسنون؛

الأطفال - قابلية بقائهم وحمايتهم وتنميتهم؛

"المحرومون دوما"، بما في ذلك من لا سكن لهم، ومدمنو الكحول، ومسيئو استعمال المخدرات، ومن اليهم؛

ضحايا الحرب، وبخاصة النساء والأطفال بالاضافة الى المعوقين بسبب الحرب.

٢٩ - هناك حاجة الى التعرف، على نحو أفضل، على الفئات المهمشة وإقامة هياكل لإدماجهم.

١١ - الحالة الخاصة لبلدان معينة

أقل البلدان نموا؛

افريقيا؛

البلدان التي تمر في مرحلة انتقال؛

البلدان التي تعاني من الحرب والمنازعات المدنية - حاجتها الى سياسات إعادة التأهيل والمصالحة والى التعاون الدولي؛

البلدان المتأثرة بالكوارث الطبيعية.

١٢ - التنفيذ

٣٠ - من المهم التعرف على المجموعة القائمة من الاتفاقيات والمعاهدات والاتفاقات والاعلانات وبرامج العمل الدولية في مجال التنمية الاجتماعية والتكامل الاجتماعي. وينبغي أن تكون المهمة الأولى التماس تصديق أوسع وتنفيذ أفضل لهذه الصكوك القائمة.

٣١ - وينبغي للسياسات أن تلتمس تمكين جميع الفئات والأفراد في المجتمع. وينبغي للسياسات والبرامج أن تسعى الى تحقيق الفعالية من حيث التكلفة والكفاءة، وأن تركز على تحسين العائدات الاجتماعية. ومن الضروري تحديد ما يكفي من الموارد وكفالة توفيرها. وينبغي أن يؤخذ الأثر الاجتماعي للمساعدة الإنمائية الدولية، وعلى وجه الخصوص للسياسات الخاصة بالتكيف الهيكلي، بقدر أكبر من الاعتبار. وينبغي أن تسعى السياسة الاجتماعية الى إدماج الأفراد والجماعات المهمَّشة بدلا من مجرد المحافظة عليهم في اوضاعهم الهامشية. وينبغي لاستراتيجيات التخطيط أن تعتمد نهجا "يبدأ بالبناء من القاعدة".

٣٢ - وهناك توافق عام في الآراء بشأن الحاجة الى تحديد إطار للتكامل الاجتماعي. فالتنمية الاجتماعية عملية دينامية ومستمرة ينبغي ألا تقيد بتعريفات الحالة.

هاء - التنفيذ والمتابعة؛ دور منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية

٣٣ - ينبغي أن يتضمن مشروع برنامج العمل، بالإضافة الى خيارات السياسة الموجهة للحكومات وغيرها من المؤسسات الوطنية وتحديد الأولويات بالنسبة للعمل التعاوني الدولي، توصيات أكثر تحديدا بشأن إجراءات ملموسة تتخذها مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. وينبغي لهذه العناصر أن تستجيب لهدف الجمعية العامة المتمثل في تقديم توصيات بأن تتخذ منظومة الأمم المتحدة إجراءات أكثر فعالية في مجال التنمية الاجتماعية وأن تعتمد، بصورة خاصة، تدابير وسياسات ترمي الى إعادة تنشيط لجنة التنمية الاجتماعية.

٣٤ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، أن تعطي التنمية الاجتماعية أولوية أكبر، كما ينبغي إيلاء الاعتبار لإعادة تخصيص الموارد لأنشطة التنمية الاجتماعية داخل منظومة

الأمم المتحدة. وينبغي تحديد أهداف واضحة لأنشطة التنمية الاجتماعية، كما ينبغي النظر في الطرق المؤدية الى زيادة الموارد المتاحة لهذه الأنشطة.

٣٥ - وينبغي أن تكون أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية الاجتماعية متركزة على الناس وينبغي أن تعطي الأولوية لاحتياجات الفقراء.

٣٦ - وينبغي أن تركز أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية الاجتماعية على دعم الجهود الوطنية والمحلية، بما فيها جهود المجتمع المدني. وينبغي النظر في إعداد دراسات وبيانات تدعم العملية الوطنية لصنع القرارات.

٣٧ - وينبغي النظر في تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على القيام على نحو أفضل بمساعدة الدول في معالجة مشاكلها الاجتماعية، مع التأكيد على تعزيز المؤسسات والبرامج القائمة بدلا من إيجاد هيئات جديدة.

٣٨ - وينبغي إدخال مزيد من الانسجام والكفاءة والفعالية على مؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها.

٣٩ - وينبغي أن يتضمن مشروع البرنامج تدابير لتحسين تنسيق أنشطة التنمية الاجتماعية داخل منظومة الأمم المتحدة، مع اهتمام خاص بتنسيق أنشطة المؤسسات المالية الدولية مع أنشطة بقية المنظومة.

٤٠ - وينبغي النظر في آليات تحسين تنسيق منظومة الأمم المتحدة مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية الأخرى، بما فيها مصارف التنمية الإقليمية، في ميدان التنمية الاجتماعية.

٤١ - وينبغي أن يتضمن مشروع برنامج العمل آليات للرصد الدولي لتنفيذه.

٤٢ - وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في مشروع البرنامج الاتفاقات والالتزامات القائمة، بما فيها نتائج الاستعدادات لسائر مؤتمرات الأمم المتحدة وأحداثها، بما فيها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي لحقوق الانسان، والسنة الدولية للأسرة، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. كما ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار "خطة للسلام" و "خطة للتنمية".

٤٣ - وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في مشروع البرنامج مختلف أنشطة التنمية الاجتماعية داخل منظومة الأمم المتحدة، كما ينبغي أن ينظر في كيفية إسهام مختلف الوكالات على النحو الأفضل في تنفيذ برنامج العمل. كما ينبغي توجيه اهتمام خاص الى الدور الهام لمنظمة العمل الدولية ولمؤسسات بريتون وودز.

٤٤ - وينبغي أن ينظر في سبل أخذ الاحتياجات الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية في الاعتبار لدى تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وتنفيذها.

٤٥ - وينبغي أن ينظر في تحقيق توازن أفضل بين موارد الأمم المتحدة المتاحة لحفظ السلم والموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية.

٤٦ - وينبغي أن ينظر مشروع البرنامج في مسألة كيف يستطيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحسين دوره في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية والإشراف عليها، وكيف يستطيع أن يتابع تطوير مفهوم الأمن الإنساني، وكيف يستطيع أن يتعاون مع مجلس الأمن على نحو أوثق.

٤٧ - وينبغي أن يُنظر في توسيع اختصاصات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بحيث تشمل مسائل السياسة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية.

٤٨ - وينبغي تشجيع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على المشاركة على نحو فعال في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة وأعمال متابعته.

- - - - -